# الزراعة والصناعات الغذائية في شمال غرب الجماهيرية

## (دراسة جغرافيا عامة[1])

د. جمعة رجب طنطيش
كلية الآداب – جامعة المرقب

### مقدمة

ليست هذه المرة الأولى التي أكتب فيها عن هذا الجزء من الوطن العربي، بل كان هذا الإقليم مثار اهتمامي وموضوع أبحاث جغرافية عديدة أعددتها عنه، خلال نحو ثلاثة عقود من الزمن، يدفعني إلى ذلك ما يتمتع به هذا الإقليم الذي لا تزيد مساحته عن (10%) من

[1] بحث مقدم إلى مؤتمر القمة الزراعية ودورها في تطوير القطاع الصناعي في الوطن العربي، والذي نظمته الهيئة القومية للبحث العلمي واتحاد مجالس البحث العلمي العربية في بنغازي في الفترة من 10 – 12/8/1998م، وجاري تطويره فيها بعد للنشر أعمال المؤتمر.

مساحة البلاد من أهمية اقتصادية واجتماعية في الجماهيرية الليبية مما جعله محل عناية عديد من الباحثين في مختلف التخصصات.

**وها نحن**

نحاول من خلال هذا البحث تقصي أوضاع الزراعة الليبية ومدى مساهمتها في الإمداد بالمواد الخام للصناعات الغذائية القائمة بها، مميزين أهمية الإقليم الطرابلسي في هذا المجال. وقد دفعنا للكتابة في هذا الموضوع ما لاحظناه من اهتمام الدولة الليبية بقطاعي الزراعة والصناعة من أيام ثورة الفاتح من سبتمبر سنة 1969م وإعطائهما الأولوية في مخططاتها وبرامجها للتنمية. ورغم كل هذا الاهتمام وبعد مضي أكثر من ربع قرن على بدئ تنفيذ مخططات التنمية، فإن السوق المحلية ما زالت تعج بمختلف المنتجات الغذائية المستوردة للاستهلاك المباشر، أو كمواد خام تقوم عليها الصناعات الغذائية المحلية والتي تشكل نحو (20%) من جملة قيمة الواردات الليبية.

وهنا تبرز لنا مشكلة البحث المتمثلة في عجز الزراعة الليبية عامة والطرابلسية جزء منها، عن سد حاجة السوق المحلية بمنتجاتها، وقصورها في إمداد الصناعة بحاجتها من المواد الخام، وقد تكون هذه المشكلة متمثلة أيضاً في قصور الصناعة الليبية عن استيعاب المنتجات الزراعية الفائضة عن حاجة السكان.

وهكذا ولتعرف على جوانب المشكلة قدمنا العديد من الفروض التي سنجدها في ثنايا هذا البحث وأقسامه، محاولين تقصي أبعاد هذه المشكلة وأسبابها ونتائجها.

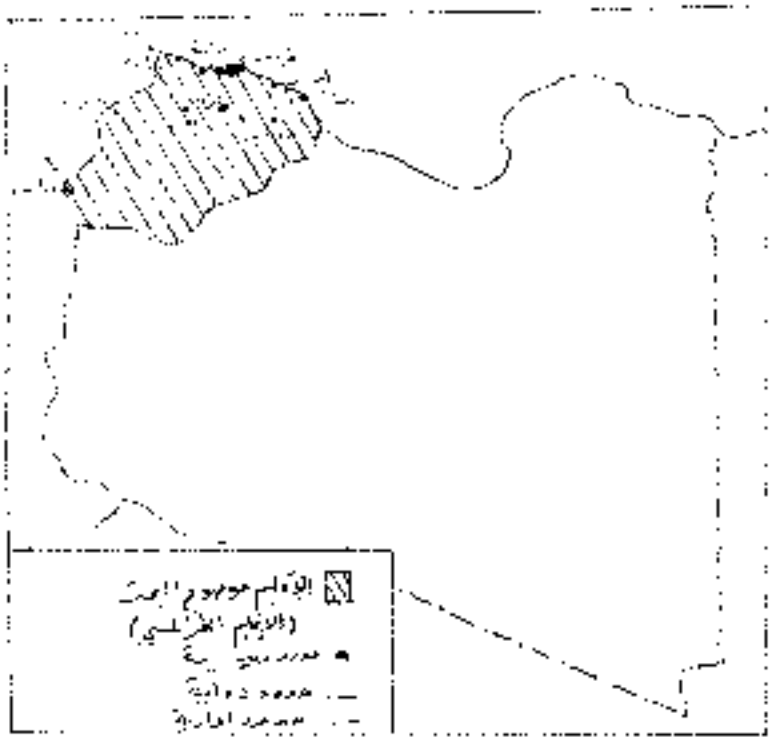

شكل يوضح موقع الإقليم (موضوع البحث)

وأهمية الإقليم الطرابلسي فيها. وخصصت الثاني للصناعات الغذائية في الإقليم، مشيرا إلى مدى الترابط بين القطاعين الزراعي والصناعي، ولا أنكر أنني أسهبت في الكتابة عن هذين القطاعين في البداية، إلا أنني أعدت النظر فيما كتبت بعد إنتهاء مؤتمرنا هذا ذلك لأنني أردت أن يكون هذا البحث مكملاً ومتكاملاً مع بحوث أخرى شبيهة قدمت فيه. ولهذا فقد اظهرت في المبحث الأول بعض الملاحظات الخاصة بالتنمية الزراعية ومخططاتها وبرامجها في البلاد عامة وبنصيب إقليم طرابلس منها، ثم قدمت ملاحظات أخرى عن الأراضي الزراعية والإنتاج النباتي والحيواني وعلاقتها بموارد المياه والسكان بالمنطقة، وانتهيت إلى القول بأن القطاع الزراعي يعاني من مشاكل تجعله عاجزاً عن أداء مهامه المناطة به، أو أنه أصبح يزاد في الحاجات البشرية غير قادر على مواكبتها.

أما في المبحث الثاني فقد قدمت دراسة موجزة وعامة للقطاع الصناعي خاصة الفرع الغذائي منه وأهميته وبرامجها في الإقليم، كما أشرت إلى نتائج بعض الدراسات الحقلية التي قمت بها مع طلبتي في قسم الجغرافيا لبعض المنشآت الصناعية خاصة مطاحن الحبوب ومصانع المكرونة، وتعليب الخضر والفاكهة ومنتجات الألبان وغيرها، وانتهيت إلى القول بأن هذه المنشآت تعاني أيضا من مشكلات خاصة جعلتها عاجزة بدورها عن الارتقاء بإنتاجها وإنتاجيتها كمت ذلك نتائج

التعداد الصناعي الذي أجري سنة 2001ف، مما يجعلها دائماً قابلة للتطوير من الناحية الاقتصادية وأنهيت بحثي بخاتمة تضمنت أهم التوصيات.

ولا يسعني في نهاية هذه المقدمة إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأخوين عيسى سليمان الرقيبي وسالم البوعيشي بالهيئة العامة للمعلومات والتوثيق على ما قدموا لي من مساعدتهما في بعض البيانات التي جمعت خلال التعداد السكاني الأخير 1995م والتعداد الصناعي لسنة 2001ف وكذلك العديد من النشرات الأخرى ذات الأهمية في مجال البحث.

## المبحث الأول: التنمية الزراعية في الجماهيريـــة، مظاهرهـــا ونتائجها مع إبراز أهمية الإقليم الطرابلسي فيها.

### الزراعة والتنمية في الجماهيرية:-

كانت الزراعة وعلى الرغم من تخلفها[1] وحتى الستينات مـــن هذا القرن، تمثل المصدر الرئيسي للدخل القومي الليبي، مساهمة بأكثر من (70%) منه فكانت مصدر دخل الغالبية المطلقة من السكان، إلا أن ظهور النفط وتطور إنتاجه منذ سنة 1960ف كان له آثاره السلبية على القطاعين الإنتاجيين الرئيسيين فـــي الـــبلاد الزراعيـــة والصـــناعية، فهجرهما العاملون فيها وتدنت مستويات الإنتاج بهما، بل تدهورنا إلى درجة لم تزد مساهتمهما في الدخل القومي للـــبلاد ســـنة 1970 عـــن (2.2%) و (1.7%) لهما على الترتيب[2].

وهكذا تطور الدخل القومي الليبي خلال تلك الفترة معتمدا على قطاع واحد وهو النفط الذي نمـــا بمعـــدل (25%) وبجانبـــه بعـــض

---

1. نستخدم هذا التعبير بوصفه وسيلة للمقارنة بين مستويات مختلفة للتنميـــة ســـواء بمقارنـــه الزراعة الليبية آنذاك بتلك القائمة في أقطار استعمرتها كإيطاليا أو بتلك القائمة حالياً بـــالفعل، ونقصد بهذا التعبير استخدام الطرق البدائية في الزراعة والإنتاج وسيطرة قـــوة قليلـــة عليهـــا انظر: د. والتر وذني "أوروبا والتخلف في أفريقيا" ترجمة د. أحمد القصير، عالم المعرفـــة، الكويت 1988، ص ص 9 46.

2. Omeosa.- part1. vol II . Book2: Agriculture . Tejsell Madrid. 1973 P.119.

3. Benal Report P 15-18.

القطاعات الخدمية الطفيلية عليه ولم تنمو الزراعة والصناعة خلال تلك الفترة إلا بمعدل (1.45%)[1]. واعتمدت البلاد في سد حاجاتها من مختلف السلع على الواردات منها، وارتبط الاقتصاد الليبي كليا بالاقتصاد الأجنبي[2] متأثراً بما يسميه ريموند أندريه " بالتركيب الاستعماري"[3] للاقتصاد، وهو ما سعت إليه الدول الاستعمارية وشركاتها النفطية آنذاك.

من هنا وبعد قيام ثورة الفاتح سنة 1969م، وضعت الدولة على أعتاب سياسة جديدة، تهدف ضمن ما تهدف إليه: تحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني، بتقليل الاعتماد على النفط واستخدام عائداته لدعم القطاعات الإنتاجية الأساسية كالزراعة والصناعة والقطاعات الخدمية الأخرى كالتعليم والصحة والنقل وغيرها.

وهكذا نالت الزراعة أهمية كبيرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي نفذت في البلاد منذ سنة 1970، وبصورة خاصة في الخطة الثلاثية 1975/73ف والخمسية 1980/76 والخمسية

1. M.Tiano. - ge Nagreb Enter les My thes .- P45. Paris 1967
2. Raimond Andere.- La Tunisie - PUF Paris. 1961. p. 54.

1985/81 وكذلك في المخصصات السنوية للتنمية في السنوات التالية (بعد سنة 1985) وحتى الوقت الحاضر[1].

ومما لاشك فيه أن هذه المخططات خاصة الرئيسية منها قد وضعت البلاد على درب هام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**الاستثمارات في التنمية الزراعية:**

إن النظر إلى المخططات التنموية التي نفذت في البلاد بعد قيام الثورة سنة 1969ف سوف يظهر لنا النصيب الهام الزراعة في جملة الاستثمارات المخصصة لها كما بينه الجدول التالي.

**جدول (1)**

**نصيب الزراعة من الاستثمارات المخصصة لمخططات التنمية الرئيسية بالجماهيرية الليبية بعد ثورة الفاتح سنة 1969ف.**

| الخطة | نصيب القطاع الزراعي | نسبة نصيبها الى إجمالي الاستثمارات بالخطة |
|---|---|---|
| الخطة الثلاثية 1975/73 | 416 مليون دينار | %21.2 |
| الخطة الخمسية 1980/76 | 1817.8 | %20.6 |
| الخطة الخمسية 1985/81 | 3100 | %18.2 |
| المجموع | 5333.8 | وبلغت نسبة التنفيذ نحو 80% |

[1] من الضروري القول بأنه قد تم تنفيذ خطة خمسية بين سنتي 1963 و 1968 إلا أنها تم التي لم تأثر ، أفضح على التنمية الزراعية والصناعية بدليل استمرار تدهورها خلالها وبعدها.

المصدر:-

- وزارة التخطيط "التحول الاقتصادي والاجتماعي 80/76، ص 373.
- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط "خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1985/81" ص 73.

ومن هذه الأرقام يتضح أن الزراعة حازت على نحو 1/5 الاستثمارات التي خصصت للتنمية في البلاد، مما جعلها وقطاع الصناعة والمواصلات في مقدمة القطاعات التي نالت اهتمام الدولة.

وتشير بعض التقارير الرسمية[1] إلى أن مجموع الاستثمارات التي تمت في مجال الزراعة منذ سنة 1970 وحتى سنة 1996 قد بلغ نحو (6262.9) مليون دينار أو ما يعادل 14.9% من مجموع الاستثمارات التي خصصت للتنمية خلال هذه الفترة. هذا علاوة على القروض التي قدمتها الدولة للمزارعين لتغطية مشروعاتهم الزراعية والتي زادت قيمتها من 11.9 مليون دينار سنة 1994 لتبلغ 22.0 مليون دينار سنة 1999 أي، وزعت في قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل[2].

---

[1] . اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والتجارة "منجزات الاقتصاد الوطني خلال سبعة وعشرون عاماً" طرابلس: 1452، ص 9.

[2] . البنك المركزي للمعلومات والتوثيق، "الكتاب الإحصائي 2001" ص 70.

وهنا لابد أن نشير إلى أن المخصصات الموجهة للزراعة مـا زالت كبيرة خاصة تلك المشروعات الإنتاجية الكبرى والتي ما زالـت الدولة تتحمل أعبائها مثل مشروعات سكنوسة وبرجوج وتهالا وإراون غيرها. وقد لا تقل عن 130 مليون دينار سنوياً.

وتحاول الدولة من خلال مخططاتها استخدام تقنيات جديدة في شتى مجالات خاصة في مجال الري والصرف والتي قد تصل تكلفته في الهكتار الواحد اكثر من 3000 د. علاوة على تكاليف إصلاح

الأراضي وتطويرها والتي قد تصل في بعضها إلى أكثر من (8000) د. هـ[1]. هذا مما يساعد على زيادة الاستثمار في هذا القطاع.

ويمكن الاستدلال على النتائج الإيجابية لعمليات الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال تطوير قيمة الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة والذي ارتفع من (933) مليون دينار سنة 1995م إلى (1477.2) مليون دينار سنة 1999م[2]، فارتفعت بذلك نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد من 12.8% إلى 14.5% خلال السنتين السابقتين على الترتيب.

وقد وضعت هذه المخططات أهدافاً عديدة لها في مجال القطاع الزراعي من بينها تحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات الزراعية ولو بنسب متفاوتة كما تشير إليها الخطة الخمسية 1981/85 وبينها الجدول التالي.

---

1. د. محمد عبد الجليل أبو سنينة "الموارد الزراعية والتنمية في ليبيا" محاولة تقارب تستعين: الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، 1992، ص 18.
2. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق "الكتاب الإحصائي 2001" طرابلس، 2002، ص 30.

## جدول (2)

## نسبة الاكتفاء المستهدف تحقيقها خلال الخطة الخمسية 1985/81ف.

| المنتج | نسبة الاكتفاء المستهدف تحقيقها |
|---|---|
| القمح | %75 |
| الشعير | %100 |
| خضروات | %65 |
| فاكهة وزيتون | %98 |
| لحوم | %76 |
| أسماك | %77 |
| بيض | %100 |
| حليب ومشتقاته | %95 |

المصدر :-

* الخطة الخمسية 1985/81ف، الجزء الثاني ص 16.

ويتضح من هذا الأرقام المقارنة الثانية مدى المستهدفات الكمية المنفذة والتي كانت تطمح الى تحقيق درجة عالية من الاكتفاء

الذاتي في عديد من المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية سواء للاستهلاك أو في توفير مواد خام تقوم الصناعات الغذائية.

إلا أن تخطيط الإنسان لمستقبله لا يمكن أن يكون محض إرادته فقط، بل لابد أن يكون آخذا في الاعتبار عوامل أخرى قد تؤثر على هذا المستقبل، ومن بينها العوامل الطبيعية كما سنرى فيما بعد.

ولتحقيق تلك السياسة التنموية وغيرها كان لا بد من نشر التنمية الزراعية في جميع أنحاء البلاد، وكان نصيب الإقليم الطرابلسي منها كبيراً، إذا استحوذ على عدة برامج هامة ومشروعات زراعية كبيرة نذكر منها:-

1. مشروع وادي الرمل.
2. مشروع الديقة / الهيرة / المجينين.
3. مشروع بئر الغنم.
4. مشروع وادي الميت (الحي فيما بعد)
5. مشروع المنطقة الجبلية / تكوت /الصيعان.
6. ترهونة / مسلاتة.
7. القره بولي.
8. العربان
9. مشروع العامرية / العزيزية.
10. مشروع بير ترفاس.

11. مشروع وادي المجينبين / بن عشير.

12. مشروع وادي كعام.

13. مشروع سهل دالوت.

14. غريان / جالو.

15. مشروع المراعي.

16. مشروع الغابات.

علاوة على برنامج تنمية الشريط الساحلي، وبرامج أخرى تخص الثروة السمكية والصيد البحري.

هذا وقد بلغت جملة مساحة المشاريع الزراعية السابقة والتي نفذت في شمال غرب البلاد نحو (401470) هكتار منها (378572) هكتار تزرع بنظام الزراعة البعلية ونحو (22898) هكتار من الأراضي المروية، قسمت إلى نحو 4130 مزرعة وزعت على المواطنين، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من الهكتارات التي خصصت للتنمية وتطوير المراعي وزراعة الغابات في سهل الجفارة والمناطق التي يصيبها كميات مقبولة من الأمطار.

وكان لهذه المشروعات، وبدون أدنى شك أثرها الإيجابي والهام على القطاع الزراعي النباتي والحيواني في الإقليم الطرابلسي والبلاد عامة.

ورغم أن المخططات أعطيت أهمية كبرى للزراعة البعلية، إلا أن تحقيق أهداف القطاع الزراعي في تطوير الإنتاج الزراعي

واستقراره لا يمكن الا أن يعتمد على مصدر ثابت للمياه وهي المياه الجوفية، ولما كانت هذه الأخيرة محدودة في الإقليم، عمدت الدولة الى وضع برنامج جديد يتعارض في مكوناته "نسبيا" مع السياسات السابقة وهو برنامج تنمية وتطوير الشريط الساحلي الذي هدف الى خفض الكميات المستهلكة من المياه في الري بكل الوسائل ومنها:-

أ- زراعة الحبوب بعلية مما يجعلها رهينة الأمطار الساقطة.

ب- حظر المساحات المزروعة بالخضراوات مما يقلل من انتاجها.

ج- خفض المساحات المزروعة بالفاكهة المروية والتوسع في البعلية منها.

د- خفض المساحات المزروعة بنباتات مستهلكة للمياه كالسدلاع والطماطم والبطاطس الخلف.

ه- زيادة الاعتماد على مياه الصرف الصحي.

وعلى الرغم من عدم تطبيق هذا البرنامج الأخير إلا أن الواقع العملي في الإقليم لعب دورا هاما في وضع محددات الإنتاج الزراعي به.

---

لمزيد من التفاصيل حول مصادر المياه في الكفرة راجع على سبيل المثال:

- (ZARI ISSMAIL AND) : Hydrogeology of the Jalu Area, N.W. Libya - Symposium on geology of Libya - Tripoli 1980 Vol II P.P.
- P. Thas : Water Resources of S.P.A.J. Symposium on the geology of Libya - London 1980.

## أهمية إقليم طرابلس في الزراعة الليبية[1].

### 1. من حيث عدد الحائزين الزراعيين.

تشير النتائج الأولية للتعداد العام للسكان 1995 سنة إلى أن عدد الحائزين الزراعيين قد بلغ (190;78) حائزاً في الجماهيرية، بلغ نصيب إقليم طرابلس منهم نحو (71%)، وقد توزع الحائزون في الأقاليم على بلدياته كما يلي.

**جدول (3)**

**توزيع الحائزين على بلديات طرابلس سنة 1995.**

| البلدية | % | البلدية | % | البلدية | % |
|---|---|---|---|---|---|
| الزاوية | %17.4 | مصراتة | %14.4 | القارة | %10.5 |
| طرابلس | %16.5 | الجبل الغربي | %12.3 | | |

وهذا يعني أن بلديتي طرابلس والزاوية تضمنان نحو 1/3 عدد الحائزين الزراعيين في البلاد، وقد يدل ذلك على تركيز الحيازات الزراعية بهما.

---

- حقلي (Gefi) مصادر المياه الجوفية والقرية لحوض مدينة الخالصة والزاوية طرابلس 1972.

- J.R.Jones Ground water provinces of Libyan arab Republic Symposium on geology of Libya - Tandem 1969 Tripoli. 1971. p54 بالإضافة إلى دراسات أخرى عديدة.

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق مجموعة البيانات والمؤشرات الإحصائية المستمدة من النتائج الأولية للتعداد العام للسكان عام 1404، طرابلس 1995.

2- من حيث الحيازات بأرض[1]:-

تشير النتائج السابقة أيضاً إلى أن عددها بالجماهيرية قد بلغ (177187) حيازة كان نصيب إقليم طرابلس منها نحو (74.2%) موزعة كما يلي:

جدول (4)

التوزيع النسبي للحيازات بأرض في بلدية طرابلس سنة 1995ف.

| البلدية | % | البلدية | % | البلدية | % |
|---|---|---|---|---|---|
| الزاوية | 18.3% | مصراتة | 15% | النقازة | 11.1% |
| طرابلس | 17.5% | الجبل الغربي | 12.3% | | |

وهذا يعني أيضاً أن الحيازات الزراعية بأرض تتركز في الشريط الساحلي الممتد بين الزاوية غرباً ومصراتة شرقاً، مساهمة بنحو (60%) من مجموع الحيازات في البلاد، ونشير هنا بصورة خاصة إلى سهل الجفارة الذي تركزت به نسبة عالية من الحيازات في بلديتي طرابلس و الزاوية.

1- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق " نتائج الحاسب الزراعيين، 1995 "، وتشير إلى أن هناك حيازات بدون أرض كمرعى للنحل والرعاة.

**3. . في مجال الحائزين الزراعيين والحيازات هناك ظاهرتان تستحقان الاهتمام:-**

أ- بالنسبة للحائزين، فإنه ليس المهم في الإنتاج الزراعي عددهم وتوزيعهم فقط بل نسبة المتفرغين منهم للعمل الزراعي فعملاً. إن الدراسة الحقلية للباحث[1] والتي تمت في مناطق مختلفة من البلاد دلت دلالة واضحة على أن نسبة المتفرغين للزراعة من الحائزين منخفضة جدا قد لا تتجاوز (30%) منهم في معظم أجزاء البلاد، وهذا يعني أنهم مشغولون بأعمال أخرى غالباً ما تكون حكومية أو خاصة ويمارسون الزراعة كعمل إضافي أو للتسلية وقضاء وقت فراغ، أو أنهم يعمدون إلى أجراء يقومون باستغلال الأرض مشاركة وقد لا يعلم صاحب الحيازة ما الذي يجري على أرضه، وقد يكون لذلك تأثيره السلبي على الزراعة. وتعود هذه الظاهرة إلى عدم اطمئنان الحائزين لمردود حيازاتهم وإلى انخفاض معدلات الدخل الزراعي.

ب- بالنسبة للحيازات الزراعية، فإن مقارنة عدد الحائزين والحيازات في سنتي (1987و1995ف) ومساحاتها، يظهر أن هناك تطوراً في عدد الحائزين بنسبة (8.2%) والحيازات بنسبة (8.1%) بينما لم تتعدد نسبة الزيادة في مساحاتها (3.9%)، وهذا يعني ميل الملكية الزراعية

---

[1] . شملت الدراسة الحقلية التي قام بها الباحث مع زملاء في عدد من مناطق الجزء الشمالي الغربي وأجزاء من نصف البلاد. وقد تمت الدراسة خلال العقد الأخير من القرن العشرين

إلى التفتت والقزمية، مما يعني عدم القدرة على استخدام الأساليب والتقنيات الحديثة في الزراعة كالآلات والدورة الزراعية والمبيدات وغيرها وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض الإنتاجية والإنتاج.

**4. بالنسبة لمساحات الحيازات الزراعية:-**

بلغت مساحة الحيازات الزراعية في سنة 1995ف نحو (1934314) هكتار أي بزيادة قدرها (3.9%) عن مساحتها سنة 1987ف عندما بلغت (1860269) هكتار. وقد ساهمت الأراضي المروية من تلك المساحة بنحو (26%) منها سنة 1987ف انخفضت إلى (19%) منها سنة 1995ف. ويدل ذلك على عجز موارد المياه المتاحة عن مواكبة التطور في المساحات الزراعية.

أما عن توزيع الأراضي الزراعية جغرافيا، فقد كان نصيب طرابلس منها (926510) هكتار أو ما يعادل (48%) من جملة مساحاتها بالبلاد، وساهم إقليم طرابلس أيضا بنحو (290227) هكتار من الأراضي المروية أو ما يعادل (31.3%) من المساحة الزراعية بالإقليم أو (60.2%) من جملة المساحات المروية في البلاد، وهذا يدل بوضوح على التركيز الشديد للزراعة المروية في المنطقة الطرابلسية وبجانبها مناطق الجنوب الليبي أيضا.

وإذا دققنا النظر في توزيع الأراضي المروية في الإقليم الطرابلسي نجدها أنها مركزة بصورة رئيسية في المناطق المحيطة

بمدينتي طرابلس و الزاوية حيث يتركز بهما (67.2%) و (44%) على الترتيب من جملة المساحات المروية في الإقليم، بينما يقع في بلدية مصراته (27%) منها وتنخفض مساهمة النقازة إلى (8.3%) والجبل الغربي إلى (3.9%) فقط وهذا يعني ايضاً ارتفاع نسبة مساهمة الأراضي الزراعية المطرية في البلديتين الأخيرتين، مما يعني بدوره أيضاً إمكانية نمو أشجار كالزيتون والتين وبعض الفواكه في تلك المناطق. (انظر الخريطة 2). ونتيجة لزيادة الاعتماد على موارد المياه الجوفية في سهل الجفارة خاصة فقد اختل التوازن بين استهلاك المياه من ناحية ومقدار تغذيتها من ناحية أخرى، مما نجم عنه ظاهرتان[1] :

أ- انخفاض منسوب المياه الجوفية في المنطقة، بمعدل يصل إلى أكثر من متر سنوياً في بعض المناطق.

ب- تداخل ماء البحر مع المياه الجوفية وارتفاع معدلات الأملاح بالمياه الجوفية كما يبينه الرسم البياني التالي حول مدينة طرابلس.

وهكذا كان لهاتين الظاهرتين تأثيرهما السلبي على الزراعة في الإقليم من بين مظاهرها جفاف الآبار وملوحة بعضها وجفاف الأشجار وملوحة التربة والمغارس الإنشائية الخ...

---

[1] [illegible]

مما كن لها أثرها على الإنتاج بصورة عامة وعدم كفايته، ويمكن تبين ذلك من خلال جداول الإنتاج لبعض المنتجات في بعض المناطق الطرابلسية.

**الإنتاج النباتي:-**

مما لا شك فيه أن الإنتاج النباتي في البلاد قد تطور عموما نتيجة لتلك المشروعات الإنمائية التي نفذت في البلاد عامة إلا أن ذلك التطور بقي مرهوناً بعوامل أخرى كتلك الطبيعية.

الجدول التالي يبين تطور إنتاج بعض المنتجات الزراعية خلال السبع سنوات الأخيرة:-

**جدول (5)**

| السنة | قمح | شعير | زيتون | تفاح | طماطم |
|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 128 | 141 | 169 | 40.7 | 150 |
| 1991 | 98 | 183 | 186.9 | 49.2 | 167 |
| 1992 | 89.6 | 198 | 156 | 49.2 | 201 |
| 1993 | 72.6 | 160 | 168.8 | 440 | 146.5 |
| 1994 | 44.4 | 80.3 | 168.8 | 40 | 158.4 |
| 1995 | 23.0 | 17.0 | 168 | 41.9 | 560.0 |
| 1996 | 28.2 | 124.0 | 185.7 | 41 | 230.8 |
| المستهدف حسب المخططات حتى سنة 85 إنتاجه 246.8 | 246.8 | 105.6 | 160 | ؟ | ؟ |

المصدر :-

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق الكتيب الإحصائي 1997 ص10.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق الكتيب الإحصائي 1998 ص27.

ويمكن من خلال هذا الجدول ملاحظة ما يلي:-

1. عدم انتظام رصد كميات الإنتاج من المحاصيل الزراعية السابقة والدليل على ذلك تكرار كمية الإنتاج في سنتين متتاليتين كما في حالة الزيتون (93،94) والتفاح (91،92،95،96)والطماطم (95،96)، مما يجعل من الصعب تبين مدى التطور ونسبته، خاصة وأننا قد نعود إلى مصادر مختلفة قد تختلف فيها تلك الأرقام.

2. نلاحظ تذبذب إنتاج تلك المحاصيل، خاصة تلك المعتمدة على المطر كالحبوب بينما تتصف بالاستقرار والزيادة تلك المحاصيل التي تعتمد على الري كالطماطم، وأكثر تلك المحاصيل تعرضاً للتذبذب هي القمح والتي يبين الرسم البياني رقم (6) تطور إنتاجه بين سنتي 1969 و 1996م، وكذلك في المحاصيل الأخرى بنسب متفاوتة يبين بعضها الرسم البياني رقم (7).

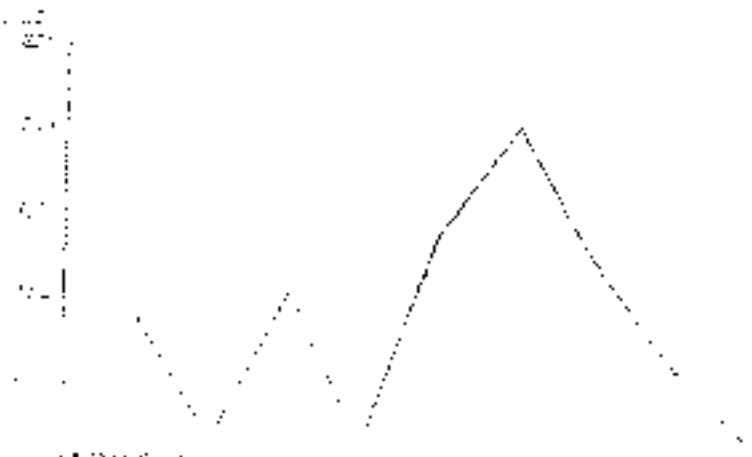

تطور إنتاج القمح في الجماهيرية بين سنتي 96 1996 ف

تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية سنتي(90 -1996 ف

وليست الحبوب وحدها هي التي يتعرض إنتاجها للتذبذب، بل ومثلها جميع المحاصيل المعتمدة على المطر، بل أن هناك دورة إنتاجية لبعض الأشجار كالزيتون تنتج في السنة وتتوقف أو يقل إنتاجها في سنوات أخرى. وتذبذب الأمطار صفة ملاصقة للأمطار في هذا الإقليم، سواء من حيث كميتها أو من حيث مواعيد وفترات سقوطها، ويبين (شكل 8) هذه الظاهرة، فأمطار طرابلس مثلاً بلغت في بعض السنوات نحو (600مم) بينما لم تزد على (152مم) في سنوات عديدة أخرى، وانخفاض معدل التساقط عن المعدل العام للتساقط على مدينة على مدينة طرابلس والذي قد يصل إلى(350مم) في كثير من السنوات. ومن ناحية أخرى لا يعد مقياس الكمية حكماً دقيقاً لنجاح المواسم الزراعية، ذلك أن انتظام سقوط الأمطار على طول الموسم هو الشرط الأساسي لنجاح الزراعة، وهذا قد يتكرر تذبذبة أيضاً، فأمطار شهر نوفمبر (الحرث) تعتبر مقياساً حقيقياً لمواسم ذو البداية الناجحة، فأمطار هذا الشهر تعتبر حيوية للبذور التي يتم بذرها خلاله، كما هو الحال بالنسبة لشهر مارس الذي يقال عنه (أمطار مارس تبر خالص) وتذبذب الأمطار في هذين الشهرين يؤثر تأثيراً سيئاً على المحاصيل كذلك والإحصائيات المناخية يبين تذبذب الأمطار فيشهر الحرث (مارس). وهكذا دوماً ما قلناه سابقاً من أن تخطيط الإنسان لزيادة الإنتاج ليست كما ترسم في المخططات فحسب بل هي وفق إرادة الله في أمطاره ومصادر مائه. فكيف إذن يمكن أن نضمن للإنسان قوته،

وللمنشآت الصناعية موادها الخام؟ هذا ويساهم الإقليم الطرابلسي بنسبة تتراوح بين (40-50%) من إنتاج الحبوب وأكثر منها في إنتاج الخضراوات (216طن) والفواكه (483 كن) وغيرها من المنتجات الزراعية وعليه فإن الإحصاءات الرسمية تشير إلى ارتفاع نصيب الفرد من المنتجات الزراعية إلى 211 كجم من الخضراوات و84 كجم من الفواكه و 30 كجم من اللحوم و 109 بيضة و 47 لتر من الحليب سنة 1996ف[1].

**أشجار هامة تتعرض للتناقص.**

إن من أبرز المسائل الزراعية التي تجدب الانتباه وتستدعي الاهتمام والتي أبرزتها النتائج الأولية المصاحبة للتعداد العام للسكان سنة 1995ف هو التناقص الواضح في بعض الأشجار وأهمها الزيتون والنخيل وهما يشكلان عماد الحياة النباتية في إقليمي البحر المتوسط والصحراء، ويعتبر تراجعهما مؤشراً خطيراً جداً على تراجع الإنتاج النباتي، فكيف ونحن نخطط للتنمية منذ ثلاثين عاماً نلاحظ مثل هذه الظاهرة التي لم تحسب عدد الأشجار فحسب بل ونسبة الأشجار المثمرة منها.

---

1- نشرة التعبئة العامة للإحصاء والتعداد العام للسكان والمساكن ص 15.

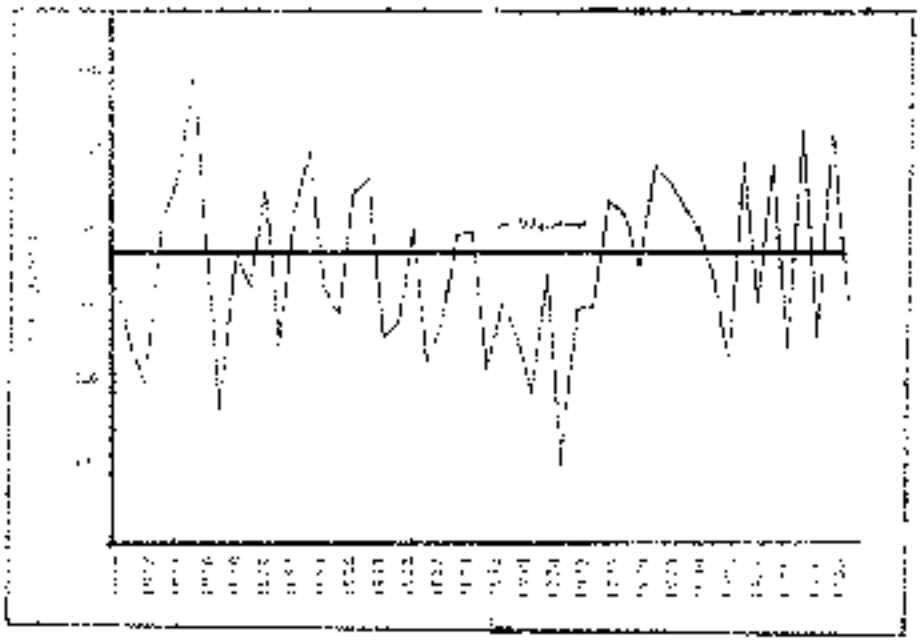

تذبذب الأمطار السنوية الساقطة على مدينة طرابلس
بين سنتي 1940-1989ف.

والجدول التالي يبين أعداد أشجار الزيتون والنخيل واللوز في تعدادي 1987و 1995 ومعدل التناقص في عددها والأشجار المثمرة منها:-

جدول (6)

| السنة | زيتون | نخيل | لوز |
|---|---|---|---|
| 1987 | 7000 000 | 3400 000 | 3500 000 |
| 1995 | 5500 000 | 3190 000 | 2100 000 |
| معدل التناقص في مجموع الأشجار | %21.4 | %6.2 | %40 |
| في الأشجار المثمرة | %7 | %3.4 إلى %3.2 | %3.5 إلى %2.2 |

المصدر :

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق نتائج حصر الحائزين الزراعيين وحيازتهم الزراعية، طرابلس 1995 ف.

ويتضح من هذا الجدول التناقص الخطير في عدد الأشجار خاصة الزيتون واللوز في الإقليم الطرابلسي والنخيل في أجزاء متفرقة من البلاد.

وبينما نمكن تفسير تناقص أشجار الزيتون بعدة عوامل منها:

أ- عدم اهتمام المزارعين بهذه الشجرة خاصة في المنطقة الجبلية والشريط الساحلي، وذلك لارتفاع تكاليف جمع المحصول من ناحية وصعوبة صيانة الشجرة والتربة المحيطة بها في المنطقة الجبلية من ناحية أخرى.

ب- الزحف العمراني لمدينتي طرابلس والزاوية وكذلك المراكز العمرانية الصغيرة المتناثرة التي بدأت تنمو وسط المناطق الزراعية وعدم التزام المواطنين بالقوانين المنظمة لاستغلال الأراضي الزراعية لأغراض البناء.

ت- قدم أشجار الزيتون وعدم وضع برامج ناجحة لإعادة زراعتها.

ث- إحلال المواطنين أشجار فاكهة أخرى كبدائل لها.

ج الظروف المناخية السائدة وقلة الأمطار الساقطة.

ح-أما عن أشجار النخيل فإن تناقص أعدادها لا يمكن أن يعزى إلا إلى المياه الجوفية التي بدأت تنخفض في منسوبها فلا تتمكن جذور النخيل من الوصول إليها. والدراسة الحقلية للباحث أظهرت الكثير من الخطايا الجائرة منها هو في غابة جرمة (بجوار المنطقة الأثرية) وهكذا فإن معالجة مشكلة تناقص أشجار الزيتون والنخيل لابد أن تكون سريعة وحاسمة.

هذا وقد أشارت الإحصاءات في السنوات الأخيرة إلى تطور عملية زراعة شتلات الزيتون والحمضيات واللوز وفسائل النخيل فبلغ

المغرسين فيها سنة 1999 نحو 164 ألف قرمة زيتون و 420 ألف فسيلة نخل و 25 ألف شتلة حمضيات و 316 ألف شتلة لوزيات[1].

**أهمية إقليم طرابلس في الأشجار المثمرة:-**

يساهم الإقليم الطرابلسي بنسبة كبيرة في أشجار الزيتون واللوز والفاكهة، فيبلغ نصيبه منها (92.3%) وتحو (60%) على الترتيب بينما تنخفض نسبة مساهمته في أشجار النخيل إلى (37.8%)، وهذا يجعل الإقليم في مقدمة أقاليم البلاد إنتاجاً من منتجاتها.

وتتوزع تلك الأشجار على بلديات الإقليم كما يبينها الجدول التالي:-

**جدول (7)**

| البلدية | زيتون | نخيل | لوز | فاكهة |
|---|---|---|---|---|
| طرابلس | 1329834 | 296414 | 191457 | 2361156 |
| الزاوية | 1415490 | 294203 | 195387 | 943387 |
| مصراته | 713956 | 483389 | 188442 | 323273 |
| الخمس | 1065768 | 41647 | 924156 | 588543 |
| الجبل الغربي | 590927 | 91063 | 248070 | 268802 |
| المجموع | 5115975 | 1206716 | 1727512 | 4485161 |
| مجموع البلاد | 5500000 | 3190000 | 2300000 | ؟ |

1. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق - الكتاب الإحصائي 2002 طرابلس 2002 ص:68.

المصدر :-

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق "نتائج حصر الحائزين الزراعيين وحيازتهم الزراعية: 1995ف. (جمعت البيانات ونظمت بواسطة الباحث)

ومن هذا الجدول يتضح أن بلديتي طرابلس والزاوية تستحوذان على نحو (50%) من أشجار الزيتون في البلاد بينما يتركز في النقازة (19%) من مجموعهما و (13%) في مصراته و (10.7%) في الجبل الغربي.

أما فيما يتعلق بأشجار النخيل فإن الإقليم يساهم بنحو ثلث أشجارها ويتركز في الشريط الساحلي بين الخمس ومصراته وكذلك في بلديتي الزاوية وطرابلس ومن المعروف أن معظم أشجار النخيل توجد في الواحات الداخلية بمنطقة فزان والجفرة.

ويساهم إقليم طرابلس بنسبة عالية في أشجار التين والتفاكهة، وقد انتشرت الأخيرة وتوسع في زراعتها في السنوات الأخيرة لارتفاع معدلات إنتاجيتها وارتفاع أسعار منتجاتها واتساع السوق لتصريفها ومن أبرز التوزيعات كالخوخ والعويتة والمشمش والتفاحيان (التي انتشرت في الجبل الأخضر أيضا ) والعنب وغيرها وتتعرض هذه المحاصيل لكثير من الآفات والحشرات (كذبابة البحر المتوسط) التي تقضي على نسبة عالية من المحاصيل.

**الإنتاج الحيواني:-**

مما لاشك فيه أنه نتيجة لخطط التنمية و المشروعات الزراعية التي نفذت في الجماهيرية، فقد طرأ تطور على الإنتاج الحيواني أيضاً، فقد تعرض القطيع هنا للتغيرات من حيث الكم والنوع مما كان له تأثيره الإيجابي على الإنتاج الحيواني.

ويمكن ملاحظة هذا التطور في الإنتاج في الجدول التالي:-

**جدول (8)**

**يبين تطور الإنتاج الحيواني من اللحوم والحليب والبيض والعسل في الفترة بين 70-1996ف.**

| الإنتاج | 1970 | 1975 | 1980 | 1985 | 1988 | 1996 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لحوم (ألف طن) | 43 | 38 | 59 | 94 | 135.5 | 175 | 211.1 |
| حليب (مليون لتر) | 52 | 87 | 99 | 151 | 195 | 270 | 291 |
| بيض (مليون بيضة) | 45 | 160 | 385 | 555 | 620 | 630 | 976? |
| عسل (طن) | 30 | 235 | 300 | 500 | 450 | | 274 |

المصدر :-

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والتجارة "منجزات الاقتصاد الوطني خلال سبعة وعشرون عاماً" هانيبال 1995 ص 15.

- بيانات 1999 عن الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق. الكتاب الإحصائي 2001 طرابلس 2001م، ص 74-75.
- د. محمد عبد الجليل أبو سنينة المرجع السابق، ص 24.

ومن هذا الجدول يتضح أن الإنتاج الحيواني كما بنسبة مركبة سنوية عالية قد تصل إلى (5.6%) في إنتاج اللحوم و (6.5%) في إنتاج الحليب و (10.6%) في إنتاج البيض، مما رفع متوسط نصيب الفرد من هذه المنتجات فكان له انعكاس على المستوى المعيشي والصحي للسكان.

رغم هذه الزيادة في الإنتاج فإن إحصائيات التجارة الخارجية للبلاد تشير إلى كميات متزايدة مستوردة من منتجاتها مما تجعلنا نتردد في قبول أرقام الإنتاج المحلي الذي قد تكون مبالغ فيها نسبياً. فعلى سبيل المثال فإن هناك زيادة حقيقية في إنتاج اللحوم لكن ما هو مصدرها: هل هو القطيع المحلي من الأبقار والأغنام أم هو من إنتاج الحيوانات الحية المستوردة والتي تذبح محلياً. والأخير هو المصدر الحقيقي لها، ويمكن تكرار القول نفسه على إنتاج الحليب وغيره.

وقد يكون من المفيد الإشارة إلى أن إنتاج البلاد والذي يصل إلى نحو (8000) طن من الصوف هو محلي الإنتاج في جملته، بينما إنتاجها من الجلود والذي يسد حاجتها إنما هو مشاركة بين مخلفات ذبح الحيوانات المحلية والمستوردة معا.

**تطور الثروة الحيوانية.**

يمكن تبين التغير الذي طرأ على عدد الحيوانات المربـاة فـي الجماهيرية وأهمية منطقة طرابلس فيها / من خلال الجدول التالي (رقم 9) بين سنتي 1987-1999 ].

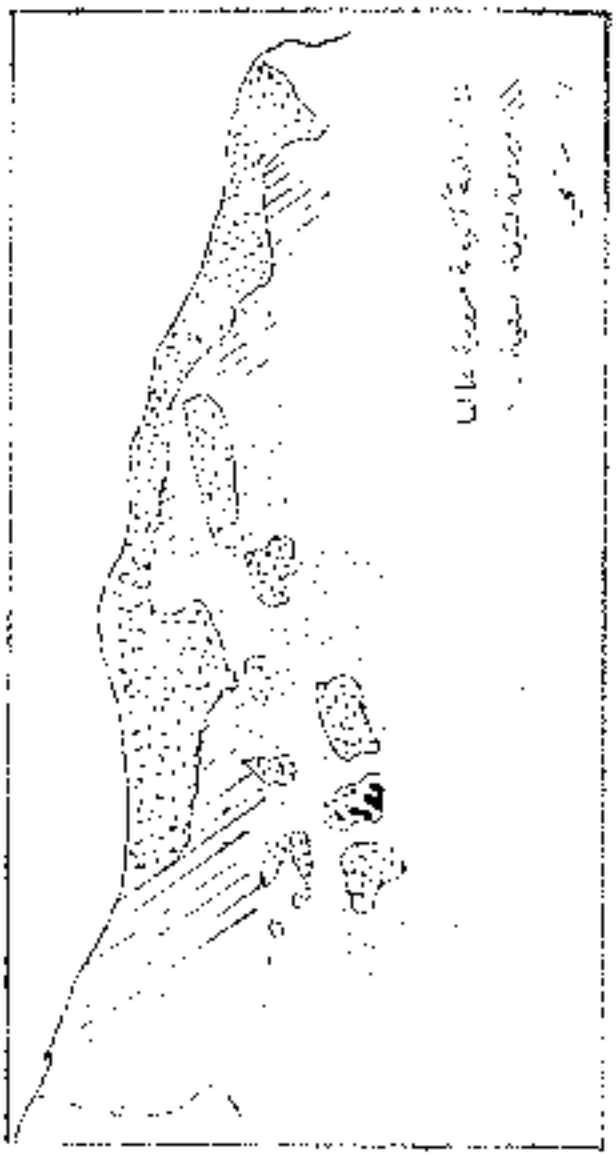

استعمالات الأراضي الزراعية في أقليم طرابلس

## جدول (10)

### تكور عدد الحيوانات المرباة في الجماهيرية حسب التعدادات 1987و1995و1999ف وأهمية إقليم طرابلس فيها.

| السنة | ابقار | أغنام | ابل | دواجن | خلايا نحل | ماعز |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1978 | 97625 | 5500000 | 41418 | 7570000 | 12645 | |
| 1995 | 130211 | 5900000 | 163259 | 8770000 | 24311 | |
| نسبه الزيادة | %33.3 | %7.3 | %100 | %15.8 | %92.2 | - |
| نصيب اقليم طرابلس | %64 | %43 | %28 | %63.6 | %54.5 | - |
| 1999 | 153000 | 5000000 | 130000 | ؟ | ؟ | 1250000 |

المصدر:- التعداد الزراعي 1987

- نتائج حصر الحائزين الزراعيين ..... 1995.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق "المرجع السابق" ص 74.

ومن هذا الجدول يتضح أيضا الزيادة المحققة في أعداد الحيوانات على مستوى البلاد كلها وفي منطقة طرابلس أيضا، إذ يشير الجدول إلى مضاعفة الإبل وخلايا النحل، وزيادة الأبقار بمعدل الثلث بالنسبة 57% بين سنتي 87- 1999ف بينما زادت الدواجن بمعدل (16%) والأغنام بمعدل (7%) وبينما تعزي الزيادة في الأبقار إلى استيراد الدولة لأعداد كبيرة منها من سلالات جيدة لعرض إنتاج

الحليب وتربيتها في مشروعات خاصة (محطات لتربيـــة الأبقـــار) أو توزيعها على المزارعين في المشروعات الزراعية، وكذلك فإن الزيادة في إنتاج الدواجن كان نتيجة لزيادة إقبال السكان على استهلاك لحومها كبديل للحوم الحمراء إلا أن الزيادة في عدد الإبل لم تكن كما يبدو لنـــا نتيجة لتطور إعدادها محليا فقط بل نتيجة لاستيراد أعداد كبيرة منهـــا من الأقطار الجنوبية المجاورة للبيا أيضاً، وهي تستورد غالباً لغرض الاستفادة بلحومها.

هذا وقد انخفضت الزيادة في أعـــداد الأغنـــام نتيجة توجـــه المواطنين لذبحها في المناسبات وكمصدر للحوم بـــدلاً مـــن الأبقـــار المستوردة التي تحمل مؤشرات خطر كمرض جنون البقر الذي انتشر في أوروبا.

أما عن نصيب إقليم طرابلس من الثروة الحيوانية فهو كما يبدو كبيرا، فهو ساهم بنسبة عالية من أعداد الأبقار والدواجن (60% مـــن جملتها بالبلاد) و (50%) من خلايا النحل و (40%) من الأغنام و (28%) من الإبل والأخيرة غالباً ما تكون إقامتها موقتة لغرض ذبحها.

وتتوزع هذه الأعداد من الحيوانات على أجزاء الإقليم بينهـــا الجدول التالي (جدول 11) توزيع الحيوانات في بلديات إقليم طـــرابلس سنة 1995م.

## جدول (11)

### توزيع الحيوانات على بلديات طرابلس سنة 1995ف.

| البلدية | أبقار | أغنام | إبل | دواجن ألف طن | خلايا نحل |
|---|---|---|---|---|---|
| طرابلس | 40030 | 377200 | 2600 | 2306 | 7069 |
| الزاوية | 21900 | 584700 | 23300 | 109.6 | 2095 |
| النقازة | 7030 | 351500 | 1200 | 450 | 2750 |
| مصراته | 13900 | 570400 | 6500 | 2560 | 952 |
| الجبل الغربي | 513 | 671900 | 12700 | 158.4 | 398 |
| **المجموع** | **83373** | **2555700** | **46300** | **5578** | **13264** |

المصدر:-

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق نتائج حصر الحائزين الزراعيين وحيازتهم الزراعية 1995' جمعت البيانات ونظمت بواسطة الباحث.

ومن الجدول نلاحظ أنه بينما تتركز الأبقار في بلديتي طرابلس والزاوية حيث توجد الزراعة الكثيفة ومشروعات تنمية الأبقار، فمن الأغنام والإبل تتركز في الجبل الغربي والزاوية ومصراته، وتتوزع خلايا النحل بين طرابلس والزاوية والنقازة.

وهكذا نلاحظ أن بلدية طرابلس تساهم بنحو (31%) من مجموع الأبقار في البلاد أو نحو (48%) من عددها بالإقليم، وبنحو (15%) من مجموع الأغنام بالإقليم و (41.3%) من مجموع الدواجن و(53.3%) من جموع خلايا النحل و (5.6%) من عدد الإبل، ويليها في الأهمية بلدية الزاوية (26.3% أبقار، 22.9% من الأغنام، 50% من الإبل و 15.8% من خلايا النحل وأقل من 2% من الدواجن)، ثم بلدية مصراته (16.7% أبقار، 22.3% أغنام، 51.2% إبل، 45.9% دواجن 7.2% نحل).

هذا وتتناسب مساهمة الإقليم الطرابلسي وبلدياته في إنتاج اللحوم والجلود الصوف والحليب مع نسبة مساهمته في أعدادها، على اعتبار أن التغيرات النوعية قد أصابت الحيوانات في جميع أجزاء الجماهيرية على السواء[1].

**الحاجات المتزايدة من المنتجات الزراعية:-**

مما لاشك فيه أن الحاجات البشرية تتعدد وتتزايد نتيجة لعدة عوامل منها: حجم السكان ومعدلات نموهم وتركيبهم وتوزيعهم، والمستويات المعيشية والصحية والتعليمية لهم وغيرها، ونحن هنا سوف نناقش جانباً من هذه الجوانب وهي حجم السكان ومعدلات نموهم

[1]. مما يلفت الانتباه أن عديد من محطات تربية الأبقار كما في محطة سيدي المصري ومحطة جو (الجرشو حالية عن الأبقار اليوم (2011).

في كل من الجماهيرية وإقليم طرابلس والذي ينجم عنه زيادة استهلاكهم من السلع.

الجدول (12)

**يبين تطور سكان الجماهيرية وإقليم طرابلس بين سنتي 1954 و 1995ف حسب التعدادات السكانية.**

| السنة | مجموع السكان الجماهيرية | مجموع سكان إقليم طرابلس | نسبة طرابلس إلى الجماهيرية | معدل النمو السنوي المركب |
|---|---|---|---|---|
| 1954 | 1088889 | 738000 | %68 | - |
| 1964 | 1564369 | 1034088 | %66 | %3.7 |
| 1973 | 2249237 | 1556505 | %69.2 | %3.7 |
| 1984 | 3652576 | 2279043 | %62.6 | %4.2 |
| 1995 | 4799065 | 2952898 | 61.5 | %2.8 |

المصادر:-

- التعدادات العامة للسكان سنوات: 1945، 1964، 1973، 1984، 1995.

ومن هذا الجدول يتضح:-

1.أن الزيادة السكانية السنوية المركبة بين التعدادين الأول والرابع كانت كبيرة بحيث تراوحت بين (3.7-4.2%)، وهي نسبة عالية كلما

يصلها عديد من الأقطار النامية في العالم، مما أدى إلى تضاعف السكان ثلاث مرات خلال ثلاثين سنة، وقد كانت هذه الزيادة نتيجة طبيعية لتحسن الأوضاع المعيشية والصحية التي نجمت عن تطور الدخل القومي من النفط. وهجرة أعداد كبيرة من الليبيين العائدين والعاملين الأجانب إليها.

هذا بينما نلاحظ أن هذا المعدل مال إلى الانخفاض في السنوات الخيرة فبلغ (2.8%) فقط، مما يعني طول الفترة الزمنية اللازمة لمضاعفة السكان وقد يكون هذا عائداً إلى تأخر سن الزواج لدى الذكور والإناث وارتفاع المستوى التعليمي والميل إلى تحديد النسل. علاوة على ما شهدته البلاد في العشر سنوات الأخيرة من هجرة مضادة، فقد ترك البلاد أعداد كبيرة من السكان من غير الليبيين إلى مواطنهم أو مواطن أخرى لظروف مختلفة.

2. ساهم الإقليم الطرابلسي بنسبة تراوحت بين (68 69%) من مجموع سكان البلاد حتى سنة 1973ف إلا أن هذه المساهمة انخفضت بعدها لتصل إلى نحو 63% في تعداد 1984ف و (61.5%) سنة 1995%، مما يشير إلى نمو السكان في مناطق أخرى من البلاد بنسبة تفوق نسبة نموهم في طرابلس، وقد يكون ذلك نتيجة لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمكانية التي وزعت في مناطق جديدة جذبت إليها أعداداً كبيرة من السكان.

3. الدراسة التفصيلية للجداول السكانية لسنة 1995 تظهر تغيراً في التركيب العمري لسكان، ففئات الأعمار أقل من 15 سنة والتي كانت تساهم بنحو (50%) من السكان في جميع التعدادات السابقة انخفضت مساهمتهما إلى (38%) من مجموع السكان في التعداد الأخير سنة 1995ف، وهذا يعني زيادة إمكانية الإمداد بقوى العمل وانخفاض معدلات الإعالة (ولهذا تأثيره على جوانب أخرى لسنا بصدد دراستها).

4. يتوزع السكان في إقليم طرابلس على بلدياته كما يلي: (44.4%) من جملتهم في بلدية طرابلس و (17.5%) في الزاوية و (16.6%) في مصراته و (10.7%) في الجبل الغربي و (8.2%) في النقازة و (2.5%) في سوف الجين.

5. تشير التقديرات الأخيرة للسكان الليبيين لسنة 2000ف إلى أن عددهم بلغ (5124519) نسمة منهم (3168360) في إقليم طرابلس مما يعني أنه يساهم بنحو (61.8%) من جملتهم في البلاد[1]، وهي نسبة قريبة جدا من تلك المسجلة في تعداد 1995ف لجملة السكان، ويتركز نحو (33.3%) من جملتهم في الإقليم في بلدية طرابلس بحدودها الحالية[2].

---

[1] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق "الكتيب الإحصائي 2001ف"، ص 22.

[2] قد يعود انخفاض نسبة مساهمة بلدية طرابلس في عدد سكان إقليمها إلى التغير في حدودها الإدارية من ناحية وظهور مشروعات إسكان وإعمار خارجها.

ويعتبر التجمع العمراني لمدينة طرابلس أكبر التجمعات العمرانية في الجماهيرية إذا تساهم المدينة وحدها بأكثر من 1/4 سكان البلاد ويزحف عمرانها على الأراضي الزراعية المحيطة بها بسرعة لتحيلها إلى كتل خرسانية.

وهكذا ونتيجة لهذه الزيادة السكانية الكبيرة والتطور الهام الذي شهدته الحياة البشرية في البلاد عامة الإقليم الطرابلسي خاصة، لم تتمكن الزراعة من تلبية تلك الحاجات الضرورية من المواد الغذائية بصورة كاملة لا للاستهلاك المباشر ولا لسد حاجات المنشآت الصناعية القائمة عليها، مما جعل الفجوة الغذائية كبيرة جداً.

والتي تتمثل في الحجم الكبير للواردات والذي يفوق في جزء كبير من مكوناته حجم الإنتاج المحلي منها خاصة في مجال الحبوب ومنتجات الألبان واللحوم، وأصبحت الصناعات المحلية رهينة الخامات المستوردة كصناعة طحن الحبوب ومنتجات المخابز وصناعة الأعلاف والمجازر وغيرها.

وارتفعت مساهمة المواد الغذائية في قيمة الواردات الليبية من (313.8م.د) سنة 1990 (20.6% من جملة قيمتها) إلى (393.5م.د)

سنة 1995ف (22.6%) ثم إلى 450م.د سنة 1997ف[1] وإلى (465.5) مليون سنة 2001ف[2].

ومن الجدول (13) يتضح أن الواردات لم تشمل فقط منتجات زراعية طازجة بل اشتملت أيضا منتجات نصف مصنعة ( مواد خام تقوم عليها صناعات استهلاكية غذائية كالمركزات والعصائر، والفخالة ومخلفات المجازر (لصناعة الأعلاف) وكذلك منتجات نهائية كالمكرونة والزيوت والأعلاف .....الخ.

هذا علاوة على واردات البلاد من السلع التي تخدم الصناعات الغذائية كمواد التغليف والحفظ والمعلبات وغيرها.

وبعملية مقارنة بسيطة بين الكميات المنتجة محلياً والمستوردة من الحبوب واللحوم والحليب سوف يتضح أهمية الواردات في حياة الإنسان الليبي والذي بلغ نصيبه منها (على أساس سكان سنة 1995ف) : 20 كجم من القمح و 56.8 كجم من الأرز و 129 كجم من الشعير و 33.2 كجم من الذرة و 3.1 كجم من الحليب المجفف و 5.5 كجم من الحليب المركز و 20.6 كجم من زيت الذرة و 15 كجم

---

[1] . تشير احصائيات التجارة الخارجية إلى انخفاض هذه القيمة سنة 1999ف إلى نحو (300) مليون دينار فقط – أنظر الكتاب الإحصائي 2001ف، ص 92.

[2] . احصائيات التجارة الخارجية سنة 2001 ص 20، ويشمل هذه القيمة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.

من اللحوم المستوردة و 3.5 كجم من البقوليات الجافة، إضافة إلى نصيبه من السلع الأخرى.

وهكذا لم يكون من السهل تحقيق السياسة التي سعت إلى تحقيقها المخططات في الاكتفاء الذاتي، بل لاحظنا من خلال الارقام القياسية للواردات زيادتها بصورة مضطردة، فإذا ما اعتبرنا سنة 85/84 أساس =100 فإن قيمة الواردات الليبية من المواد الغذائيةفي زادت بنسبة 119% سنة 90ف و 129% سنة 93ف و 187.4% سنة 96ف(17) وقد تكون فاتت 200% سنة 97ف. ولم تتحقق تلك النسبة التي وضعتها الخطة السابقة في سد حاجة المنشآت الصناعية القائمة على الإنتاج الزراعي بنسبة (68%) من مواد الخام اللازمة لها، وبقيت تلك المنشآت تعتمد بصورة رئيسية على الواردات منها.

**خلاصة المبحث الأول.**

نستطيع القول بأن مخططات التنمية وبرامجها في القطاع الزراعي أدت إلى نمو هذا القطاع كمياً ونوعياً سواء في الإنتاج النباتي أو الحيواني، وأدى ذلك إلى ارتفاع مساهمته في الناتج الإجمالي للبلاد إلى 6.06% (بدلا من 1.2 سنة 1970) وبلغت قيمة انتاجه سنة 1996 نحو 782.5 م.د من مجموع الناتج الإجمالي للبلاد الذي بلغ 11782.5 م.د.

## جدول (13)

### يبين أهم الواردات الليبية من المواد الغذائية لعامي 1997.

| | 1997 |
|---|---|
| 1. حيوانات ولحوم | |
| أبقار حية | 190762 رأس |
| أغنام وماعز | 40517 |
| لحوم أبقار طازجة أو مجمدة | 2666 طن |
| لحوم أغنام طازجة أو مجمدة | 1612.9 طن |
| لحوم أخرى | 99.0 طن |
| لحوم اسماك مختلفة | 2724.5 طن |
| 2- حبوب ومنتجاتها | |
| قمح (حبوب + دقيق) | 962919 طن |
| أرز | 272776 |
| شعير | 620868 طن |
| ذرة | 159244 طن |
| حبوب أخرى غير مطحونة (تشمل شوفان) | 1570 طن |
| نخالة، ذرة سكرية أخرى) | |
| دقيق حبوب أخرى غير القمح | 204 طن |
| مخصصات غذائية من حبوب | 813 طن |
| مخصصات غذائية للأطفال من حبوب | 458 طن |
| منتجات مخابز | 1228 طن |
| مكرونة بأنواعها | 730 طن |
| خلاصة شعير (مالت) | 132.4 طن |
| 3- حليب ومنتجاته وبيض حليب مجفف | 14969.8 طن |
| (مسحوق) | |
| حليب مركز (أو محفوظ) | 26553 |

| | |
|---|---|
| حليب طازج | 83 |
| زبدة وسمن حيواني | 1679 |
| جبنة بأنواعها | 8064 |
| منتجات أخرى | 800 |
| بيض طازج | 26553 دستة |
| بيض للتفريخ | 120384 دستة |
| **4- زيوت** | |
| زيت ذرة | 99086 طن |
| زيت زيتون - زيوت أخرى | 12 |
| **5 بقوليات** | |
| فول | 1142.9 طن |
| فاصوليا | 6632.0 طن |
| حمص | 8552.7 طن |
| عدس | 152.9 طن |
| بقول أخرى | 408.5 طن |
| **6 خضراوات وفواكه** | |
| بصل | 343 طن |
| ثوم | 16.9 طن |
| خضراوات طازجة ومحفوظة | 143.5 |
| موز طازج | 1686.4 |
| تفاح | 6089.5 |
| عنب | 21.3 |
| زيتون | 36.1 |
| برتقال مجفف | 76.7 |
| برتقال طازج | 9.1 |
| عصائر فواكه وخضراوات | 3205 طن |

| | |
|---|---|
| عربي وعجاز فواكه | 369.4 طن |
| معجون طماطم | 34354.2 طن |
| بقوليات مجففة (فاصوليا + حمص) | 195 طن |
| زيتون محفوظ وطازج | 320 طن |

المصدر :-

- إحصائيات التجارة الخارجية لسنة 1997ف ص ص 18-21.
- إحصائيات التجارة الخارجية لسنة 2001ف ص ص 25-32.

سنة 1996 (18). ورغم ذلك فإن هذا النمو لم يكن في كل الحالات متناسباً مع الحاجات البشرية إلى منتجات ذلك القطاع وكذلك وبفعل ظروف طبيعية وبشرية عجز عن توفير تلك الاحتياجات أو توفير وكذلك وبفعل ظروف طبيعية وبشرية عجز عن توفير تلك الاحتياجات أو توفير المواد الخام اللازمة للصناعات الصناعية، وعليه فإن إعادة النظر في السياسات الزراعية باتت ضرورية.

ولابد أن نشير أخيراً إلى أن هذا القطاع (الزراعي) يعتبر مصدراً لمواد خام قد لا تكون غذائية فاست في البلاد في فترة من الفترات ثم اختفت أو قلت قيمتها كالصناعات التقليدية التي تقوم على سعف النخيل وألياف والحصير على السمار وعجينة الورق على الحلفا وزيت وانحل والكحول من الفواكه اهتم بها المستعمرون أهملناها نحن، كما يمكن أن يكون هذا القطاع مصدراً للأسمدة وغاز الميثان والإسفنج وغيره.

## المبحث الثاني:- الصناعات الغذائية في شمال غرب ليبيا

تمهيد:-

تعتبر الصناعة العمود الفقري للتنمية الاقتصادي في الأقطار النامية التي ما أن استقلت سعت من خلال التصنيع إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الذي اخل أن العهد الاستعماري، عندما نما قطاع واحد على حساب القطاعات الأخرى التي لم تعد مجتمعة تساهم إلا بنسبة ضئيلة جداً في الاقتصاد القومي.

وبالتصنيع تفتح أبواب جديدة للعمل، وتسد حاجة المواطنين ولو جزئياً من المنتجات الصناعية، وبالتصنيع تبني نهضة علمية وثقافية، ويفتح باب التنمية لجميع القطاعات الأخرى. كل هذه الفوائد دفعت الجماهيرية إلى تبني هذا الاتجاه بعد ثورة ستة.

**أهمية الصناعات الغذائية.**

تحتل الصناعات الغذائية بين الصناعات التحويلية في الجماهيرية عامة والإقليم الطرابلسي خاصة أهمية خاصة، وذلك لعدة أسباب منها:-

أ- أنها أقدم الصناعات القائمة في البلاد، والتي كانت تعتمد على المواد الخام المحلية المتوفرة من خامات زراعية وحيوانية وبحرية. واتصفت بتقليديتها أي ممارستها في المنازل وفي ورش صغيرة،

كتجفيف التمور وعصر الزيتون وحفظ الخضر والفاكهة وتجفيف اللحوم وغيرها، إلا أن تطور البلاد أدى إلى تطورها وتحديثها.

2. تستخدم هذه الصناعة نسبة كبيرة من العاملين، فهي ساهمت بنحو 26.7% من جملة العاملين بالصناعات التحويلية في الجماهيرية سنة 1980ف وارتفعت نسبتهم في طرابلس آنذاك إلى (28.4%)[1] وبلغت هذه (3.5%) حسب التعداد السكاني لسنة 1984ف [2] وقدرت (Polservice) أن تصل إلى (11.3%) من جملة العاملين بالصناعة في إقليم طرابلس سنة 2000ف [3] إذا سيصل عددهم إلى 18 ألف عامل. وتتناسب النسبة الأخيرة مع المشروعات العديدة التي أقيمت في الصناعات الغذائية والتي إقامتها الدولة وتقوم بها تشاركيات خاصة. ويشكل العاملون بها عموما أهمية بالغة في الإستخدام تنعكس آثارها على الظروف الاقتصادية للسكان في البلاد عامة.

3. ان هذه الصناعة تنتج سوادا هامة تكمل المنتجات الغذائية التي يستهلكها الإنسان طازجة، وبعضها توفرها ضروريا لصحته وتحسين مستويات تغذيته التي لها انعكاسها أيضا على مستوى العمل والانتاج والحياة الاجتماعية.

---

1. شعبة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، حصر القوى العاملة 1980ف طرابلس 1983.

2. التعداد العام للسكان 1984ف، ص 261.

3. Polservice - Tripoli Regional Study - 1983 - P. 93.

4. عن إقامة هذه الصناعة على مواد محلية يؤدي إلى تطوير هذه المواد وزيادة انتاجها، فتصنيع الاسماك قد يشجع حرفة الصيد وصناعة التمور تدفع المزارعين إلى الاعتناء بأشجارهم وجمع محصولهم والاهتمام به، وكذلك الحال بالنسبة للمواد الأخرى النباتية والحيوانية، وذلك أن هذه الصناعة توفر سوقاً رائجة للمنتوجات الزراعية الفائضة عن الاستهلاك البشري.

5. إن اقامة هذه الصناعة يؤدي إلى زيادة منفعة الكثير من المنتجات الزراعية وذلك من خلال حفظها من موسم انتاجها إلى أخر لا تنتج فيه، خاصة وإن توفير السلع المصنعة بانتظام في الأسواق المحلية يعني انتظام حصول الفرد على العناصر الغذائية اللازمة لحياته وبكميات مناسبة.

6. أن قيام هذه الصناعة يجعل من السهل نقل منتجاتها من المناطق التي تتميز بكثافة إنتاجها إلى المناطق النائية التي لا تتمتع بواجهة بحرية (صيد الأسماك) أو بظروف مناسبة للزراعة وتربية الحيوان، وهذا يعني تحقيق عدالة توزيع الإنتاج وتقليل الفوارق الإقليمية في وفرة العناصر الغذائية.

7. أن صغر حجم المشروعات الصناعية الغذائية وقلة رؤوس الأموال المستثمرة فيها، كذلك اعتمادها على خامات متنوعة تنتشر في مساحات شاسعة من البلاد وتنوع منتجاتها، يجعل هذه الصناعة في متناول القطاع الخاص والعام، وكذلك جعلها تنتشر في مساحات جغرافية تفوق الصناعات الأخرى، وهذا يعني الاستفادة منها في المناطق الداخلية والساحلية، والحضرية والريفية على السواء، وعلى العكس منها نلاحظ تركز الصناعات الأخرى في مناطق معينة مرتبطة بعوامل قيامها.

توزيع بعض المنشآت الزراعية الصناعية في شمال غرب الجماهيرية

وهكذا، ولأسباب أخرى أيضاً أولت الصناعات الغذائية اهتماماً خاصاً في مخططات الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكي تكون متكاملة مع تكل المشروعات الزراعية والحيوانية والسكنية التي خطط لاقامتها أو اقيمت فعلاً، ويتسلهم معاً في دعم الاقتصاد الوطني، وتحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي التي تعمل الدولة الوصول إليها.

**الصناعات الغذائية والتنمية الاقتصادية في الجماهيرية:-**

يمكن تبين ابرز معالم اهتمام الدولة الليبية بالصناعات التحويلية عامة والغذائية جزء منها في مخططات التنمية الرئيسية التي نفذت في البلاد بعد سنة 1970ف فعلى سبيل المثال فإن خلال الخطة الثلاثية للتنمية 73/1975ف تقرر إقامة أو استكمال 18 منشآة للصناعات الغذائية بلغت جملة تكاليفها 42.3 مليون دينار يقع (50%) في إقليم طرابلس، علاوة على إقامة منشآت أخرى تخدم القطاع الزراعي كمدابغ الجلود وصناعة الأحذية.

وفي الخطة الخمسية 80/76 فقد خصص للصناعات التحويلية نحو (1515) مليون دينار من الاستثمارات خص الصناعات الغذائية منها نحو (3.6%) (54.5 مليون دينار) على أن تنفق لاستكمال المنشآت التي لم يتم استكمالها في الخطة الثلاثية، وكذلك لزيادة كفاءة المنشآت القائمة، كزيادة الطاقة الإنتاجية للمصانع.

وفي الخطة الخمسية 1985/81 ، والتي خصص فيها (231) مليون دينار للصناعات الغذائية فقد كان هناك (47) مشروعاً في طريقها إلى الإنجاز ، أغلبها في إقليم طرابلس أيضاً.

وهكذا فإنه خلال هذه المخططات الرئيسية الثلاثة تقرر إقامة نحو 70 منشأة صناعية كبيرة تخدم الفرع الغذائي يقع (50%) منها في الإقليم الطرابلسي، وقد خصص لتنفيذها كبيرة تخدم الفرع الغذائي يقع (50%) منها في الاقليم الطرابلسي، وقد خصص لتنفيذها نحو (4%) من مجموع الاستثمارات المخصصة للصناعة والتي بلغت نحو (6280) مليون دينار بين سنتي 1970اف و 1996[1].

واستهدفت تلك المخططات تحقيق التكامل بين التنمية الزراعية والصناعية، ورأت أن تطوير أحدهما لا يمكن أن يتم بمعزل عن الآخر، خاصة في مجال الصناعات الغذائية. فالتوسع في زراعة الحبوب مثلما يتطلب استخدام الآلات والأسمدة والبذور المحسنة فإنه يتطلب أيضاً إقامة صوامع الغلال ومطاحن الحبوب، وتطوير الإنتاج السمكي يتطلب توفير معدات الصيد وتدريب الصيادين وكذلك إقامة منشآت لحفظ الأسماك تعليبها، وهكذا بالنسبة للمنتجات الأخرى، مما أكدته تلك المخططات.

[1] . اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والتجارة "المرجع السابق" ص 13.

ونتيجة لتلك المخططات والبرامج فإن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية بصورة عامة في الدخل القومي قد ارتفع إلى أكثر من (4%) وازدادت قيمة الإنتاج الصناعي من فرع الصناعات الغذائية كما يبينها الجدول التالي:-

**جدول (14)**

**قيمة الإنتاج الصناعي الغذائي بين سنتي 1980 و 1996.**

| السنة | قيمة الإنتاج | السنة | قيمة الإنتاج |
|---|---|---|---|
| 1980 | 117.3 م.د | 1992 | 255.7 م.د |
| 1985 | 295.6 م.د | 1994 | 124.9 م.د |
| 1990 | 228.5 م.د | 2001 | 275.5 م.د |

المصدر:

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق "الكتيب الإحصائي 1997ف" ص 39.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق "النتائج النهائية للتعداد الصناعي: الصناعات التحويلية 2001. طرابلس 2002، ص ص 40- 43.

ويلاحظ من الجدول أن هناك اتجاها عاما نحو زيادة قيمة الإنتاج من الصناعات الغذائية، رغم تعرضها للتذبذب تبعا الإنتاج الزراعي من ناحية وظروف السياسية والاقتصادية الناجمة عن

الحصار الغاشم الذي تعاني منه البلاد من ناحية أخرى وآثاره على تذبي الإنتاج الصناعي الغذائي، ولو أننا نرى أن الحصار لابد أن يكون حافزاً منشطاً لتطوير هذه الصناعة وزيادة قيمة إنتاجها.

وقد يكون من بين الآثار الإيجابية لرفع الحصار جزئياً عن الجماهيرية في السنتين الأخيرتين، أن ارتفعت قيمة الإنتاج الصناعي الغذائي إلى 275.5 مليون دينار لسنة 2001ف ساهم الإقليم الطرابلسي بنحو (80%) منها.

**الإنجازات في الصناعات الغذائية في إقليم طرابلس:-**

قلنا أن نصيب إقليم طرابلس من المنشآت التي خطط لتنفيذها كان كبيراً بلغ نحو (50%) من جملتها، وتتمثل أهم المنشآت في:-

1. ثلاث مصانع للألبان في كل من طرابلس والخمس ومصراته (طاقتها أكثر من 100 مليون لتر).
2. ثلاث مطاحن للغلال في كل من طرابلس وصرمان وزليتن (طاقتها 240 ألف طن).
3. مصنعان للتمور في كل من الخمس (100 طن) ودرج.
4. مجمع صناعي لحفظ وتعليب الفاكهة والخضراوات في المعمورة (17300 طن).
5. مصنع لغذاء الأطفال في المعمورة (1250 طن).
6. مصنعين لتعليب السردين في الخمس وزوارة (1500 طن سردين و 600 طن تونة) وحدة لتعليب التونة في جنزور (1240 طن).

7. أربع مصانع للأعلاف في كل من القرة بوللي وطرابلس وزليتن ومصراتة (264 ألف طن).

هذا بالإضافة إلى إجراء تحسينات على منشآت صناعات أخرى كانت تتبع القطاع الخاص وأصبحت تحت إشراف الدولة (أو الشركات التابعة لها)، فشركة المعمورة للصناعات الغذائية مثلاً والتي أنشئت للإشراف على مجمع حفظ الخضر والفاكهة بالمعمورة أصبحت تشرف على أكثر من 12 منشأة صناعية منتشرة في أنحاء مختلفة من البلاد.

**الصناعات الغذائية في إقليم طرابلس:-**

كانت مدينة طرابلس وحتى وقت قريب منطقة تركز واضح للصناعات التحويلية (ربما فيها الصناعات الغذائية) في البلاد إذ كانت تضم (40%) من مجموعها في البلاد، ونحو (56%) من مجموعها في إقليم طرابلس، بينما كانت الزاوية تساهم بنحو (14.3%) ومصراته (10.6%) وغريان (9.9%) والخمس (8.7%) وتميزت المنشآت الطرابلسية عن تلك إلى خارجها بكبر منشآتها فقيها (83%) من مجموع المنشآت الكبيرة، ويتركز بها (70%) من القدرات الصناعية[1].

وعلى مستوى الصناعات الغذائية فقد كانت مدينة طرابلس مركزاً لها أيضاً، فيها وحتى بداية الخطة الثلاثية للتنمية 1973 سنة،

---

1. Rachid Ghanem : L'Expansion Industrielle Dans La Grande Région Tripolitaine - Thèse de Doctorat D'état Présentée à la sorbonne 1984. ( Non Publiée)

كان يوجد (32%) من مجموع منشآتها بالإقليم الطرابلسي، والذي يحتوي بدوره على 1453 منشأة أو ما يعادل (77%) من مجموع منشآت الصناعات الغذائية في البلاد، ويرجع هذا التركيز الشديد لهذه المنشآت هنا إلى أهمية الإقليم الزراعية من ناحية واتساع السوق لمنتجاتها من ناحية أخرى، وقد لاحظنا في المبحث الأول أهمية هذا الإقليم في الزراعة الليبية.

وقد أصبحت تلك المنشآت تغير وتحول كثيرين بعد بدء التخطيط للتنمية سنة 1973م، كان ذلك لمصلحة المنشآت الكبيرة التي بدأت تظهر وتنتشر على حساب تلك المنشآت الصغيرة التي بدأت تتقلص وتختفي.

كذلك أصيبت تلك المنشآت بتغير في توزيعها الجغرافي، ذلك أن الدولة بسياستها الجديدة بدأت تبحث عن مواقع جديدة لتلك الصناعات خارج مدينة طرابلس من ناحية ولتشجيع القطاع الخاص على إقامتها من ناحية أخرى، وهكذا يمكن القول بأن الصناعات الغذائية تأثرت بالمخططات التنموية فتغيرت من حيث الكم والنوع والتوزيع الجغرافي، فزاد عدد الكبير منها وزاد عدد العاملين والاستثمار والإنتاج والقيمة المضافة المحققة.

وإذا كانت مدينة طرابلس قد تأثرت مباشرة بهذه السياسة، فإن إقليمها لم يتأثر كثيرا ذلك أنه استأثر باهتمام المخططين ونال نصيباً وافراً من المنشآت الجديدة، وبقيت درجة توطن الصناعات الغذائية به

كبيرة، إذ يتركز به (74%) من جملة العاملين بالصناعات الغذائية في البلاد[1]، أما عن أهم الصناعات الغذائية القائمة، فتتمثل في المطاحن والأعلاف ومنتجات المخابز (بما فيها صناعة المكرونة)، حفظ وتعليب الخضر والفاكهة، عصر الزيتون، صناعة التمور، صناعة الألبان ومنتجاتها، حفظ الأسماك وتعليبها وغيرها.

وبالعودة إلى أخر الإحصاءات المتعلقة بهذا الفرع الصناعي[2] فإن إجمالي عددها في الجماهيرية بلغ سنة 2001ف نحو (3451) منشأة منها (2745) منشأة صغيرة يعمل بها أقل من 5 عمال) و (676) منشأة كبيرة (يعمل بكل منها 5 عمال فأكثر)، من المنشآت الصغيرة و (58%) من المنشآت الكبيرة، وزعت على أنحاء الإقليم كما يبينها الجدول.

---

1 . عن التركيز الصناعي، أنظر د. محمد فؤاد الصقار "الجغرافيا الصناعية في العالم" وكالة المطبوعات، الكويت، 1980 ص ص 27-30، د. علي إحسان نوفت " اقتصاديات الأقاليم" الجامعة المفتوحة، طرابلس 2000ف.

2 . الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق "المرجع السابق" ص 10 13.

## جدول (15)

## توزيع منشآت الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ حسب حجمها والشعبيات في شمال غرب الجماهيرية سنة 2001ف.

| الشعبية | منشآت كبيرة | منشآت صغيرة | المجموع |
|---|---|---|---|
| بني وليد | 6 | 24 | 30 |
| مصراتة | 17 | 153 | 170 |
| المرقب | 36 | 231 | 267 |
| ترهونة ومسلاتة | 42 | 114 | 156 |
| طرابلس | 156 | 600 | 756 |
| الجفارة | 42 | 90 | 132 |
| الزاوية | 26 | 175 | 201 |
| صبراتة وصرمان | 15 | 132 | 147 |
| النقاط الخمس | 28 | 105 | 133 |
| غريان | 17 | 78 | 95 |
| يفرن / جادو | 4 | 78 | 82 |
| نالوت | 1 | 63 | 64 |
| غدامس | 2 | 12 | 14 |
| **المجموع** | **392** | **1855** | **2247** |

المصدر:-

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق "التعداد الصناعي، 2001 ص ص 10-13.

ومن هذا الجدول يتضح أن شعبية طرابلس ما زالت تتصدر شعبيات الإقليم عدد المنشآت الصناعية الغذائية سواء الكبيرة منها

والصغيرة فهي تساهم بنحو (39.8%) من مجموع الأول، وبنحو (32.3%) من مجموع الأخرى، أي أنها تساهم بنحو (33.6%) من مجموع المنشآت في الإقليم وبنحو (22.1%) من مجموع منشآت هذا الفرع الصناعي السنوي للبلاد من ناحية أخرى.

الصناعات الغذائية بين قصور الزراعة وإهمال الإنسان:-

سوف لن نتكلم هنا عن الصناعات الغذائية في الجماهيرية أو الإقليم الطرابلسي بصورة تامة ومفصلة، ولكننا سنقتصر حديثاً على بعض الملاحظات التي تناقش مواطن الضعف في تركيب هذه الصناعة، مما جعلها عاجزة عن القيام بدورها المناط بها في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي نفذت في البلاد، فلم تمارس دورها المكمل للزراعة من ناحية ولم تف بحاجة السوق من منتجاتها من ناحية أخرى.

ومن أبرز مواطن الضعف هي تلك المتعلقة بالمادة الخام الذي تجعلها في ارتباط مع الزراعة، وكذلك مستلزمات التشغيل الأخرى والتي قد تحتوي على منتجات زراعية أو مواد كيماوية غيرها، ثم الجوانب العملية والفنية للمنشآت الصناعية.

وسوف نحاول هنا تقديم الأمثلة لما نقول من واقع بعض الصناعات الليبية كطحن الحبوب وصناعات الألبان والأعلاف وغيرها[1].

**أولاً:- المواد الخام.**

يعتبر هذا العامل من أهم العوامل المؤثرة على الصناعات الغذائية في ليبيا عامة وإقليم طرابلس خاصة، فهو الذي أقيمت المنشأة من أجل استغلاله، وهو الذي يؤمن لها انتظام عملها وتحقيقها لطاقتها الإنتاجية، لتصبح المنشأة داعماً للاقتصاد الوطني وليست عالة عليه.

وتعاني الصناعات الغذائية في البلاد من هذا العامل من جوانب مختلفة كالناحية الكمية والنوعية والزمنية.

أما من الناحية الكمية: فقد تبين أنه رغم التطور الزراعي الذي حقق خلال الربع الأخير من هذا القرن، إلا أن الإنتاج الفعلي لهذا القطاع لا يتناسب مع الطاقة التصميمية للمنشآت الصناعية القائمة عليه، وقد نقولها بعبارة أخرى أن المنشآت الصناعية أقيمت في البلاد بطاقة إنتاجية لا تتناسب مع الإمكانيات الزراعية من ناحية ولا مع الحاجات المتزايدة لمنتجاتها من ناحية أخرى، فيتعرض الإنتاج بها لاختناقات مختلفة.

ولمزيد من الإيضاح نعطي مثلاً في صناعتين: طحن الحبوب وصناعات الألبان.

---

[1] . قد الباحث دراسات حقلية لبعض منشآت الصناعات الغذائية معتمداً على عدد من عينته بقسد الجغرافيا التي كانوا بصدد إعداد مشروعات تخرجهم.

أ- صناعة طحن الحبوب:-

من الصناعات الغذائية الأساسية، ذلك لأنها البداية لسلسلة من الصناعات الغذائية الأخرى، فمنها ينتج الدقيق الذي تقوم عليه منتجات المخابز، ومنها ينتج السميد والسداينو وتقوم عليها صناعة المكرونة والكسكسي وأنواع من الحلويات ومنها تنتج النخالة التي تدخل ضمن صناعة الأعلاف، وهكذا كان اهتمام الدولة بهذه الصناعة كبيراً، فمثلما اهتمت بإقامة مشاريع زراعة الحبوب اهتمت ببناء صوامع الغلال والمطاحن أيضاً، وزادت الطاقة الإنتاجية للمطاحن من 25 ألف سنة 1970ف إلى 690 ألف طن 1996ف وقد تركز عدد من منشآتها الرئيسية في إقليم طرابلس.

- مطحن طريق السواني 90000 طن
- مطحن عين زارة 84000 طن
- مطحن صرمان 90000 طن
- مطحن زليتن 60000 طن

وقد تصل جملة الطاقة التصميمية لمنشآت هذه الصناعة في الإقليم إلى نحو (400) ألف طن أو نحو (58%) من مجموع الطاقة التصميمية في البلاد، وهي لا تتناسب مع حجم مساهمة الإقليم في سكان البلاد واستهلاكهم، وقد اختيرت هذه المنطقة لإقامة هذه الصناعة لعدة أسباب

من بينها توفر الظروف المناسبة لزراعة القمح، وتوفر أسواق الإنتاج علاوة على ما تمثله مدينة طرابلس من بوابة للاستيراد من الخارج.

وتعتمد هذه المطاحن على مواد خام مستوردة ومحلية، وتساهم الأخيرة بنسبة ضئيلة، فعلى سبيل المثال فإن الإنتاج الوطني للقمح سنة 1997ف بلغ 28 ألف طن وهذا يعادل (24%) من جملة الطاقة التصميمية لهذه المنشآت أو ما يعادل نحو (6%) من الإنتاج المحقق لها (سنة 1996ف). وهذا يدل بوضوح على عدم التناسب بين المواد الخام المحلية والطاقة الإنتاجية لتلك المنشآت.

ونظراً لتذبذب إنتاج القمح محلياً، فإن نسبة مساهمته في المطاحن الوطنية يختلف من سنة إلى أخرى، ولهذا فإن الدراسة الحقلية للمنشآت أظهرت أن نسبة مساهمة الخامات المستوردة قد تتراوح بين (55-70%) في مطحن السواني و (60-80%) في مطحن زليتن وأكثر من (90%) في مطحن عين زارة، وتزداد هذه النسب أو تقل حسب الظروف الإنتاج المحلي.

### 2- صناعة منتجات الألبان.

وفي صناعة هامة اهتمت بها الدولة أيضاً، فمن المعروف أن القطاع الزراعي المتطور هو ذلك القطاع الذي ترتفع نسبة مساهمة الماشية في إنتاجه مثلما هو في عديد من الدول المتطور كالولايات المتحدة الأمريكية (50% من قيمة الإنتاج الزراعي) والمملكة المتحدة (70%)

وألمانيا (70%) وإستراليا ونيوزيلاند (80%) والدانمارك (90%)[1]، وعندئذ يرتبط القطاع الزراعي بالقطاع الصناعي ارتباطاً وثيقاً.

وحاولت الجماهيرية - منذ أشرنا - تطوير وتنمية الثروة الحيوانية كما ونوعاً فأقامت محطات عديدة لتربية الأبقار في طرابلس والخمس وزليتن ومصراتة والزاوية في إقليم طرابلس ومشروعات أخرى عديدة في الجبل الأخضر وسهل بنغازي ومنطقة فزان مما ترتب عنه زيادة إنتاج البلاد من الحليب إلى نحو (270) مليون لتر سنة 1996ف[2].

ونظراً لضرورة الحليب لصحة صغار السن وكبارهم، فقد أقامت الدولة العديد من المنشآت الصناعية لحفظه مبسترا أو معقما أو على شكل منتجات كاللبن الحامض والزبادي والجبنة والسمن .....الخ، بلغت طاقتها الإنتاجية 168 ألف طن سنة 1996ف (أي نحو 163 مليون لتر).

ومن أكثر المنشآت الصناعية أهمية في الإقليم الطرابلسي والبلاد:

أ- مصنع السابع من أكتوبر بجنزور وتبلغ طاقته الإنتاجية 34 مليون لتر من الحليب المبستر والمعقم و 2345 طن من الزبادي و 438 طن من الجبن.

---

1. ريشمان وآخرون، الجغرافيا الاقتصادية للعالم المعاصر، القسم الثاني، موسكو، 1979، ص 70.

2. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والتجارة، المرجع السابق، ص 13.

ب- مصنع عقبة بن نافع وطاقته الإنتاجية 105.4 مليون لتر من الحليب المبستر والمعقم ونحو 4599 طن من الزبادي.

ج- مصنع الخمس وطاقته الإنتاجية 26.3 مليون لتر من الحليب المبستر.

د- مصنع مصراته وطاقته الإنتاجية 31.2 مليون لتر من الحليب المبستر و 164 طن من الجبنة هذا علاوة على مصنع السعادة لانتاج الزبادي والجيلاطي وكثير من التشاركيات الخاصة التي تقوم بهذه الصناعة في منشآت صغيرة انتشرت في أنحاء البلاد.

ويقدر أن الإنتاج الإجمالي لهذه المنشآت وغيرها في البلاد قد بلغ 80 ألف طن سنة 1995ف مستخدمه نحو (50%) من جملة طاقتها الإنتاجية[1].

ورغم أرقام الإنتاج الكبيرة التي تعبر عن الإنتاج الفعلي للحليب في البلاد إلا أن بعض هذه المنشآت يعاني من نقص المواد الخام المحلية، فالدراسة الحقلية تشير إلى نحو (32%) من إجمالي الحليب المستخدم في مصنع السابع من أكتوبر كان محليا و (86%) منه كان مستوردا على شكل مسحوق وبلغت نسبة مساهمة الحليب المحلي نحو (33-40%) من مصنع الخمس وأقل من ذلك بقليل في مصنع

[1] . المرجع السابق، ص 18.

مصرياته بينما يقال أن كل المنتج في مصنع عقبة هو من خامات محلية.

وهكذا يقف الباحث أمام معضلة تفسير الأرقام : كيف تنتج البلاد من الحليب أضعاف الطاقة الإنتاجية لمنشآت في حين تعتمد تلك المنشآت على خدمات جزء منها على الأقل مستوردة ؟ وقد نفسر ذلك كنتيجة لتصرف المزارعين بإنتاجهم وفق طرقهم الخاصة وعدم إقبالهم على تسليم إنتاجهم للمنشآت الصناعية لانخفاض أسعارها بها.

وفي صناعة الأعلاف فإن مساهمة الخامات المستوردة تكون كبيرة جدا قد تزيد على 90% وتتمثل تلك الخامات في التبن والقش وجذور النباتات ومنتجات ومخلفات الخضر والفاكهة والنخالة والكسب وثفل الزيتون و مخلفات المجازر وصناعة الأسماك علاوة على الأعلاف المركزة المحضرة للدواجن ومواد أخرى.

هذا ويمكن تكرار الملاحظة نفسها على مجمع المعمورة للصناعات الغذائية حيث تعتمد خطوط كاملة فيه على خامات مستوردة . فإنتاج الحمص المعلب يعتمد كليا على الحمص الجاف المستورد كذلك أغذية الأطفال ومعلبات العصائر ( على مركزات مستوردة ) وبعض الخطوط الأخرى تساهم الخامات المحلية بسد جزء من حاجتها كالبازلاء والفلفل والزيتون .

أما من الناحية النوعية للمواد الخام, فقد نلاحظ آثارها واضحة في مطاحن الحبوب , حيث يعيب الإنتاج الوطني من القمح احتوائه على نسبة عالية من الشوائب سواء من الأتربة والغبار والرمال وبذور نباتات أخرى , غالبا ما تؤدى إلى أعطال في المنشآت الصناعية توقفها عن العمل لفترات مختلفة , وتؤدى إلى سوء نوعية الدقيق المنتج من ناحية أخرى . وقد يدفع مثل هذه الشوائب إدارة المنشآت الصناعية إلى رفض استخدام القمح المحلي وتفضيلهم استخدامه ضمن خلطات الأعلاف .

وتنطبق هذه المواصفات على خامات زراعية وطنية أخرى تستخدم في الصناعات الغذائية ومن بينها التمور الموردة إلى مصنع رب التمر بالخمس والذي لا يعني المواطنون بحفظها وفصل العالف منها ,وكذلك الفاكهة الموردة إلى مصنع الزيوت بالسبيعة والذي يستخدم مخلفات المعاصر بعد أن تكون قد تم تخزينها في العراء فترة طويلة مما يؤدى إلى ارتفاع نسبة الرمال بها . ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن المصنع صمم لاستقبال خامات تختلف في مواصفاتها عن الخامات المحلية .

أما من الناحية الزمنية فنقصد بها عدم انتظام إنتاج المواد الخام على مر السنوات، فقد يزداد الإنتاج أو يقل سنة بعد أخرى كما سبق أن بينا- سواء نتيجة لتذبذب سقوط الأمطار بالنسبة للحبوب أو لدورة إنتاجية تتميز بها أشجار الزيتون أو نتيجة عوامل أخرى وتؤثر على

الزراعة كهبوب القبلي في موسم الأزهار وانشار الافات الزراعية وغيرها .

ومن الناحية أخرى فإن معظم العلات والمحاصيل الزراعية ذات نظام موسمي في إنتاجها مما يجعلها متوفرة في فترة قصيرة من السنة ثم إلا إذا توفرت السعات التخزينية اللازمة لجعل فترة المداد هذه طويلة ،فعلى سبيل المثال فإن إمكانية تخزين الحبوب تكون كبيرة بفضل صوامع الغلال التي توفر فيها الظروف المناسبة لحفظ الحبوب دون تعرضها للتلف ، بينما يكون ذلك صعبا في حالة تخزين الخضر والفاكهة والحليب والأسماك وغيرها .

ولهذا فإن من أهم المشكلات التي تعاني منها المنشآت الصناعية خاصة تلك العاملة في حفظ الخضر والفاكهة والزيتون والأسماك موسمية إنتاجها وتركزها خلال فترة زمنية قد لا يزيد على شهر أحيانا ، وخلال هذه الفترة قد يصيب تلك المنشآت اختناقات في استيعاب المادة الخام، بينما تبقى المنشآت متوقفة عن العمل معظم شهور السنة .وهكذا لا تشتغل تلك المنشآت من طاقتها الإنتاجية النسبة بسيطة قد لا تتعدى (10%) في بعضها، بل تقل عن ذلك في بعض السنوات فمصنع الزيوت بالسبيعة استغل (0,7 %) من طاقته في إنتاج الزيت سنة 1988 وبلغت هذه النسبة 0,04 % سنة 84 و 0,8 % سنة 1987 في

مصانع تعليب الأسماك بالإقليم وقد ترتفع إلى 30 % في بعض مصانع الحليب[1].

وهكذا يقف المصنع أمام مشكلة معقدة الحل إما أن يتوقف عن العمل في معظم السنة وإما أن يغذي بمواد خام مستوردة قد لا تحمل نفس المواصفات التي أقيم المصنع على أساسها . وخلال فترة توقفه إما أن يستغني عن العاملين به أو يتحمل المصنع تكاليف عملهم رغم توقفه .

علاوة على ما سبق , فإن المواد الخام المحلية تتميز بارتفاع تكاليف إنتاجها إذا قورنت أسعارها بأسعار السلع المثيلة في السوق الدولية ومن هنا يصبح من الضروري المفاضلة بينهما , ومن المفترض من الوجهة الاقتصادية أن تنتهي تلك المفاضلة لمصلحة السلع الأقل تكلفة. إلا أن القرار السياسي غالبا ما يكون لمصلحة الخامات المحلية من ناحية. وعليه يتوقف رصد المخصصات اللازمة لتسير تلك المنشآت الصناعية بخامات أجنبية من ناحية أخرى. ونحن هنا عندما نقول ارتفاع تكاليف الإنتاج , فإننا ندخل ضمنها تكاليف النقل التي

ترتفع في الجماهيرية حيث تنعدم وسائل النقل الرخيصة كالقطارات والنقل المائي الداخلي وتصبح السيارة الوسيلة الوحيدة داخل البلاد , الشاسعة المساحة وحيث تتباعد مراكزها العمرانية . فنقل

1. Bantich Gmpas. - Op. cit. p 472.

الحبوب والبازلاء والتين من مشروعات مكنومه وبرجوح والكفيرة وغيرها إلى طرابلس أو بنغازي لمسافة تزيد على الف كيلو متر يكون عالي التكاليف . ومثل ذلك يمكن قوله عن طماطم جالو وتفاح الجبل الأخضر وبصل وادي الحياة ومرزق والذي ينقل إلى طرابلس وبنغازي أيضا .

**ثانيا:- عوامل الإنتاج الأخرى.**

تعاني المنشآت الصناعية العاملة في الصناعات الغذائية من مشاكل عديدة أخرى ترتبط بظروف العمليات الإنتاجية ومنها :-

أ – مستلزمات الإنتاج الأخرى: وتتمثل في تلك المواد التي تضاف إلى المواد الخام لكي يتم الحصول على المنتج النهائي . ففي مصانع الأعلاف تضاف كميات كبيرة من الفيتامينات والأملاح المعدنية وفوسفات الكالسيوم والمولاس ومسحوق البيض (5 بيضات لكل كيلو جرام من المكرونة الممتازة ) والأملاح والفيتامينات (فيتامين أ) والحديد والكالسيوم وفوسفات ثنائي الصوديوم وعصير البصل والكرافس والتوابل وغيرها ولصناعة الخضر والفواكه يستورد المركزات والألوان والسكر وحامض النيتريك والبكنين هذا علاوة على مواد التغليف والتعبئة وجميع هذه المواد مستوردة . ويمكن بنقص أحدها أن يتوقف الإنتاج لفترات متفاوتة .

ب- مستلزمات التشغيل والصيانة ، وتشمل مصادر الطاقة والعدد والآلات وقطع الغيار ووسائل النقل والتفريغ والشحن ،وغالبيتها من السلع المستوردة وكذلك الخبرة الفنية التي بدأت تتوفر في البلاد نتيجة زيادة نسبة خريجي المعاهد الفنية والكليات الهندسية .

هذا وقد كانت المياه أحد المعضلات الرئيسية أمام الصناعات الغذائية من المعروف عنها أنها تستهلك كميات من المياه ، ونظرا لارتفاع نسبة الملوحة في مياه الإقليم ، فإن عديد من المنشآت كان يعني من هذه المشكلة إلا أنها وجدت طريقها إلى الحل في منيسة طرابلس بعد وصول مياه النهر الصناعي إليها.

ج-عدم تطبيق المواصفات الصحية المفروضة في صناعة الأغذية لحماية الإنتاج من التلوث ،ويلاحظ عدم تزويد العاملين بملابس خاصة أو عدم لبسهم لها إن وجدت ، وعدم تجهيز مداخل المصانع بأشعة U.v.Light والتي تساعد على قتل الميكروبات العالقة بالعاملين والزوار، وعدم تزويد أجزاء المصانع بأغطية مناسبة لحمايتها من التوت بالأتربة والميكروبات ، عدم طلاء جدران المصانع بمادة الفينول القاتلة للحشرات المتسلقة والعنكب وغير ذلك من مواصفات تضمن صحية الإنتاج والعاملين .

وضمن هذا الإطار نشير إلى عدم وجود مختبرات جيدة لمراقبة جودة المواد الخام والمنتجات الصناعية . وكذلك وجود صناعات

غذائية مع صناعات أخرى في الموقع نفسه ( كما في مجمع التحرير بقدح حيث تنتج المواد الغذائية والصابون )

د- سوء تصميم خطوط الإنتاج في بعض المنشآت ، وعدم مناسبتها للمواد الخام المحلية . واستخدام المناولة اليدوية عليها مما يزيد من العاملين في المنشآت ويشكلون عبئا ماليا ثقيلا عليها .

وكذلك عدم إجراء الصيانة الدورية والوقائية للآلات والمباني والصالات وقد يعود ذلك إلى نقص العمالة الفنية المدربة والمؤهلة .

هـ- مواقع بعض المنشآت الصناعية التي كانت مناسبة عند اختيارها في الماضي لم تعد مناسبة اليوم فقد حوصرت بأحياء سكنية وطرق ومبان تجعل من الصعب إجراء أي توسعات عليها ،خاصة وأن الحاجة إلى تطوير إنتاجها وزيادة سعاتها التخزينية أصبحت ضرورية ،ويمكن الإشارة هنا إلى مصانع كل من المتحدة للمكرونة باب بن عشير وقرجي للمكرونة بقرجي والتحرير للمواد الغذائية بقدح كأمثلة على ذلك ، وقد تؤدي عدم توفر سعات تخزينية بها ،وعدم سحب الإنتاج بانتظام إلى اختناقات تؤدي إلى وقف الإنتاج ، وخاصة في تلك السلع المدعومة والتي تشرف على تسويقها مؤسسات مركزية كمؤسسة السلع التموينية.

و- تعاني بعض المنشآت من صعوبة تسويق إنتاجها وانخفاض أثمان تلك المنتجات ، بحيث تجعلها دائما معتمدة على دعم الدولة لها ، ومن

ابرز الأمثلة على ذلك منتجات المطاحن والمخابز , التي أصبحت توجه لإنتاج الخبز كعلف للحيوان بدلا من الإنسان أحيانا .

ز – على الرغم من ارتفاع نسبة العاملين من فئات الأعمار الكبيرة في منشآت الصناعات الغذائية إلا أن تطوير الإنتاج وزيادة الإنتاجية وتحسين النوعية يتطلب إدخال عناصر شابة مدربة إلى تلك المنشآت , ومن ثم قد لا نلاحظ هنا ارتفاع معدلات التغيب وفقدان ساعات العمل , بصورة خاصة عند ارتفاع نسبة الأناث بينهم .

ويمكن الإشارة أخيرا إلى نتائج التعداد الصناعي الخاصة بالصناعات التحويلية لسنة 2001 . والتي بينت أهم معوقات الصناعات التحويلية عامة ومنها الصناعات الغذائية ذلك أن البحث أثبت أن نحو 55% من جملتها لا يعمل بكامل طاقته لعدة أسباب شكل النقص في الخامات المعوق الأساسي نحو 16% منها وانقطاع التيار الكهربائي نحو 23% وصعوبة التسويق لنحو 15% وضعف الإمكانات المادية (12%) وعدم توفر العملة الصعبة(13%) وقلة الأيدي العاملة المدربة والفنية لنحو 7% منها[1] .

[1] [illegible]

## الخاتمة

من خلال هذا البحث اتضح لنا أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل تطوير القطاع الزراعي ، إلا أن الإمكانات المتوفرة حتى الآن مازالت محدودة لا تتناسب مع الحاجات السكانية المتزايدة ومن ثم فانه لابد من إعادة النظر في وضع هذا القطاع ووضع الخطط والبرامج التنموية الضرورية للتعويض به على ضوء إمكانية استغلال مياه النهر الصناعي العظيم من ناحية وإعادة تقييم المياه الجوفية ومصادر المياه الأخرى من ناحية ثانية ، ونقترح في هذا المجال :

أ- ترشيد استخدام المياه في الزراعة وتشجيع المزارعين على استخدام احدث الطرق في الري لوقف الاستنزاف الذي يمارسونه للموارد المائية ، ووضع أسعار رمزية للكميات الزائدة المستهلكة .

ب- استخدام مصادر جديدة للمياه كمياه الصرف الصحي والمياه ذات الدرجة العالية نسبيا في ملوحتها وتحلية ماء البحر وغيرها .

ج- إقامة محطات هيدرولوجية وهيدروجولوجية ومتيورولوجية ترصد المصادر المختلفة للمياه والأمطار في الجماهيرية عامة والإقليم الطرابلسي خاصة .

د- تطوير مراكز البحوث الزراعية لغرض استنباط نباتات تناسب مع الظروف المناخية السائدة والتوسع في الزراعة البعلية ( المطرية ). كذلك الاهتمام بالثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني.

هـ- رغم النظر إلى المشروع الحر كوسيلة للوصول إلى إنتاج وإنتاجية افضل إلا أننا نعتقد أن القطاع الاشتراكي والذي تشرف عليه الدولة وأجهزتها المركزية يجب أن يدعم أيضاً ولابد من أن يخضع للمراقبة والمتابعة المستمرة.

و- نرى أنه ببذل كل الجهود لن نستطيع الوصول إلى سياسة الاكتفاء الذاتي منفردين ، بل لتحقيقها لا بد من توفر البعد القومي للسياسة الزراعية والإنتاج الزراعي، ومن ثم فإن إيجاد التعاون الوثيق بين الأقطار العربية في مجال التسويق سوف يؤمن للمنشآت الصناعية العربية حاجاتها.

ز- ولتحقيق جدوى اقتصادية عالية، لا بد من ظهور التخصص في الصناعات العربية بصورة عامة وعلى المستوى الإقليمي أيضاً، فلتكن صناعة غزل ونسج القطن.